



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة

ب عنوان:

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
(دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لسنة 2019)

من إعداد الطلبة: - يحي نور الدين
- بوعروة فوزي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ. شرع يوسف (جامعة غرداية) رئيسا
د. سعيداني محمد السعيد (جامعة غرداية) مشرفا
أ. بن قايد الشيخ (جامعة غرداية) المشرف المساعد
أ. لغراب سمية (جامعة غرداية) مناقشا
أ. قطيب عبد القادر (جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة

ب عنوان:

**تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
(دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لسنة 2019)**

من إعداد الطلبة: - يحي نور الدين
- بوعروة فوزي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ. شرع يوسف (جامعة غرداية) رئيسا
د. سعيداني محمد السعيد (جامعة غرداية) مشرفا
أ. بن قايد الشيخ (جامعة غرداية) المشرف المساعد
أ. لغراب سمية (جامعة غرداية) مناقشا
أ. قطيب عبد القادر (جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى والدينا الكريمين اللذان بذلا الغالي والنفيس لأجل أن تتم مشوارنا التعليمي؛

إلى والدينا الكريمتين اللتان عبدتا دعواتهما لنا طريق الخير والتوفيق؛

راجينا من الله عز وجل أن يغفر لهم ويرحمهم كما ربيانا صغيرين، وأن يجعل لهما هذا العمل

صدقة جارية، يصيبون أجرها وأجر من عمل بها.

إلى زوجتينا الكريمتين اللتان ضحتا وتجشمتا معنا عناء ومشقة البحث؛

إلى هبة الله أبنائنا؛

راجينا من الله عز وجل أن يحفظهم جميعهم وأن يجعلهم قرة عين لنا.

إلى جميع إخوتنا وأخواتنا وعائلاتهم؛

إلى جميع الأهل والأقارب.

إلى كل مشايخنا ومعلمينا وأستاذتنا ومن كان لهم فضل تلقينا العلم النافع؛

إلى جميع أصدقائنا وزملائنا اللذين انشغلوا بانشغالنا لهذا البحث.

إلى هؤلاء جميعا نهدي هذا العمل المتواضع

(يحي نورالدين وبوعروة فوزي)

شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقنا لإنجاز هذا العمل.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعنا ونحن ننهي هذا البحث إلا أن نتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا إلى:

الدكتور سعيداني محمد السعيد، لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتوجيهاته القيمة وتساؤله المستمر عن هذا البحث؛

الدكتورة بن مولاي زينب، على المساعدة والتوجيه أثناء إعداد هذا البحث؛
الأستاذ الدكتور بكاري بلخير، الذي لم يذخر جهدا بنصحه وتعاونه معنا لإتمام هذا البحث؛

إلى كافة أساتذة جامعة غرداية ونخصهم أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبية؛
إلى كافة الطاقم الإداري لجامعة غرداية؛

كما نتوجه بخاص شكرنا وتقديرنا إلى من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

الملخص:

تناولت الدراسة تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظرا للإصلاحات المحاسبية والسياسية التي قامت بها الجزائر وتوجهها نحو إقتصاد السوق. وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتصميم إستبانة تم إستخدامها لجمع البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لإتمام الدراسة حيث وزعت 75 استبانة على عينة الدراسة والتي شملت المحاسبون المليون والجبائيون في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتم استرداد 47 استبانة منها بنسبة 62.67% من إجمالي الإستبانات الموزعة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات وإختيار الفرضيات. وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يرقى للبلوغ للأهداف المنشودة منه نتيجة عدة عوامل.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، المؤسسات الإقتصادية.

Résumé

L'étude a examiné l'évaluation de l'application du système de comptabilité financière dans les institutions économiques algériennes, à la lumière des réformes comptables et politiques entreprises par l'Algérie et de son orientation vers l'économie de marché. En adoptant Normes comptables internationales.

Afin de réaliser les objectifs de l'étude ,les chercheurs ont conçu un questionnaire permettant de recueillir les données et informations nécessaires à la réalisation de l'étude, en distribuant 75 questionnaires sur l'échantillon de l'étude, qui comprenait des comptables, des financiers et des fiscalistes des institutions économiques algériennes, dont 47% ont été récupérés. Méthodes statistiques pour l'analyse des données et le choix des hypothèses. L'étude a conclu que l'application du système de comptabilité financière n'atteignait pas les objectifs souhaités pour plusieurs raisons.

Mots-clés : Système de comptabilité financière, Normes comptables internationales, Institutions économiques algériennes.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

IV.....	الإهداء
V.....	شكر وتقدير
VI.....	الملخص
VIII.....	قائمة المحتويات
XI.....	قائمة الجداول
XIV.....	قائمة الأشكال البيانية
XVII.....	قائمة الملاحق
XIX.....	قائمة الاختصارات والرموز
أ.....	المقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

24.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
24.....	المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية
24.....	الفرع الأول: التوافق المحاسبي
27.....	الفرع الثاني: لجنة إعداد المعايير المحاسبية الدولية
33.....	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي
33.....	الفرع الأول: مراحل تطور الإصلاح المحاسبي في الجزائر
37.....	الفرع الثاني: معوقات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية
42.....	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
42.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
42.....	الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه
43.....	الفرع الثاني: رسائل الماجستير
43.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
43.....	الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه
44.....	الفرع الثاني: رسائل الماجستير

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

47.....	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها
47.....	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية
47.....	الفرع الأول: إختيار مجتمع الدراسة والعينة
53.....	الفرع الثاني: تحديد المتغيرات
56.....	المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية
56.....	الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

قائمة المحتويات

57	الفرع الثاني: البرامج المستخدمة
57	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
57	المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية
57	الفرع الأول: تقييم النظام المحاسبي المالي
62	الفرع الثاني: صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي
73	الفرع الثالث: أفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي
74	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية
74	الفرع الأول: تفسير وتحليل المخرجات
75	الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات
76	الخاتمة
80	قائمة المصادر والمراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	توزيع المشاركين حسب المؤسسة	الجدول 2 - 1
51	توزيع المشاركين حسب الجنس	الجدول 2 - 2
51	توزيع المشاركين حسب العمر	الجدول 2 - 3
52	توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	الجدول 2 - 4
52	توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي	الجدول 2 - 5
53	توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية	الجدول 2 - 6
53	توزيع المشاركين حسب القطاع	الجدول 2 - 7
55	معامل الثبات ألفا كرونباخ	الجدول 2 - 8
56	الدرجات الترتيبية والمتوسط الحسابي لمقياس ليكارت	الجدول 2 - 9
58	السؤال 08	الجدول 2 - 10
58	السؤال 09	الجدول 2 - 11
59	السؤال 10	الجدول 2 - 12
59	السؤال 11	الجدول 2 - 13
59	السؤال 12	الجدول 2 - 14
60	السؤال 13	الجدول 2 - 15
60	السؤال 14	الجدول 2 - 16
63	السؤال 15	الجدول 2 - 17
61	السؤال 16	الجدول 2 - 18
61	السؤال 17	الجدول 2 - 19
61	السؤال 18	الجدول 2 - 20
62	السؤال 19	الجدول 2 - 21
63	السؤال 20	الجدول 2 - 22
63	السؤال 21	الجدول 2 - 23
64	السؤال 22	الجدول 2 - 24
64	السؤال 23	الجدول 2 - 25
65	السؤال 24	الجدول 2 - 26
65	السؤال 25	الجدول 2 - 27
66	السؤال 26	الجدول 2 - 28

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	السؤال 27	الجدول 2 - 29
66	السؤال 28	الجدول 2 - 30
67	السؤال 29	الجدول 2 - 31
67	السؤال 30	الجدول 2 - 32
68	السؤال 31	الجدول 2 - 33
68	السؤال 32	الجدول 2 - 34
68	السؤال 33	الجدول 2 - 35
69	السؤال 34	الجدول 2 - 36
69	السؤال 35	الجدول 2 - 37
70	السؤال 36	الجدول 2 - 38
70	السؤال 37	الجدول 2 - 39
70	السؤال 38	الجدول 2 - 40
71	السؤال 39	الجدول 2 - 41
71	السؤال 40	الجدول 2 - 42
71	السؤال 41	الجدول 2 - 43
72	السؤال 42	الجدول 2 - 44
72	السؤال 43	الجدول 2 - 45
73	السؤال 44	الجدول 2 - 46
73	السؤال 45	الجدول 2 - 47
74	السؤال 46	الجدول 2 - 48
74	السؤال 47	الجدول 2 - 49

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
50	توزيع المشاركين حسب المؤسسة	الشكل 1 - 2
51	توزيع المشاركين حسب الجنس	الشكل 2 - 2
51	توزيع المشاركين حسب العمر	الشكل 3 - 2
52	توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	الشكل 4 - 2
52	توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي	الشكل 5 - 2
53	توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية	الشكل 6 - 2
53	توزيع المشاركين حسب القطاع	الشكل 7 - 2
55	السؤال رقم 08	الشكل 8 - 2
56	السؤال رقم 09	الشكل 9 - 2
58	السؤال رقم 10	الشكل 10 - 2
58	السؤال رقم 11	الشكل 11 - 2
59	السؤال رقم 12	الشكل 12 - 2
59	السؤال رقم 13	الشكل 13 - 2
59	السؤال رقم 14	الشكل 14 - 2
60	السؤال رقم 15	الشكل 15 - 2
60	السؤال رقم 16	الشكل 16 - 2
63	السؤال رقم 17	الشكل 17 - 2
61	السؤال رقم 18	الشكل 18 - 2
61	السؤال رقم 19	الشكل 19 - 2
61	السؤال رقم 20	الشكل 20 - 2
62	السؤال رقم 21	الشكل 21 - 2
63	السؤال رقم 22	الشكل 22 - 2
64	السؤال رقم 23	الشكل 23 - 2
65	السؤال رقم 24	الشكل 24 - 2
65	السؤال رقم 25	الشكل 25 - 2
66	السؤال رقم 26	الشكل 26 - 2
66	السؤال رقم 27	الشكل 27 - 2
66	السؤال رقم 28	الشكل 28 - 2

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
67	السؤال رقم 29	الشكل 2 – 29
67	السؤال رقم 30	الشكل 2 – 30
68	السؤال رقم 31	الشكل 2 – 31
68	السؤال رقم 32	الشكل 2 – 32
68	السؤال رقم 33	الشكل 2 – 33
69	السؤال رقم 34	الشكل 2 – 34
69	السؤال رقم 35	الشكل 2 – 35
70	السؤال رقم 36	الشكل 2 – 36
70	السؤال رقم 37	الشكل 2 – 37
70	السؤال رقم 38	الشكل 2 – 38
71	السؤال رقم 39	الشكل 2 – 39
71	السؤال رقم 40	الشكل 2 – 40
72	السؤال رقم 41	الشكل 2 – 41
72	السؤال رقم 42	الشكل 2 – 42
72	السؤال رقم 43	الشكل 2 – 43
73	السؤال رقم 44	الشكل 2 – 44
73	السؤال رقم 45	الشكل 2 – 45
74	السؤال رقم 46	الشكل 2 – 46
74	السؤال رقم 47	الشكل 2 – 47

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
85	الإستبانة باللغة العربية	الملحق 2
89	الإستبانة باللغة الأجنبية	الملحق 3

قائمة الإختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة
SCF	النظام المحاسبي المالي
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASCF	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
SAC	المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية
IFRIC	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IAS	معايير المحاسبة الدولية
PCG	المخطط المحاسبي العام
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
SPSS	البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية

مقدمة

مقدمة

أ. توطئة:

اهتمت الكثير من المنظمات الدولية المحاسبية العالمية بموضوع التوافق المحاسبي، وقامت بالعديد من الجهود لأجل تفعيل الممارسات المحاسبية، من خلال العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول، والحث على استخدام هذه المعايير كأساس لبناء المعايير الوطنية.

ونجد دولة الجزائر من الدول التي سلكت هذا المسار، وذلك بانتهاجها سياسة إصلاح لنظامها المحاسبي من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني، واعتماد نظام محاسبي مالي يهدف إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من نظيرتها العالمية.

من جهة أخرى فإن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا، لم تقتصر فقط على تبني النظام المحاسبي المالي والذي شرع العمل به في بداية عام 2010، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، والتي قررت الحكومة بموجبها تنظيم المهنة المحاسبية وإعادة هيكلة المنظمات المهنية، وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة.

كما عرفت البيئة المحاسبية الجزائرية بدورها عدة إصلاحات تماشيا والوضع الجديد، وذلك بإدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي الجزائري بقصد تكييف قواعده مع الواقع المحاسبي الجديد، وأيضا محاولة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي بهدف الارتقاء وتحسين واقع الممارسة المحاسبية.

ب. طرح الإشكالية: على ضوء ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية تدور حول السؤال التالي:

- ما هي الظروف والعوامل التي تساند النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

بناء على ما تقدم تم طرح الأسئلة الفرعية والتي بدورها تشكل مضمون عناصر الإشكالية الرئيسية:

- على ما يعتمد النظام المحاسبي المالي SCF؟ وما هي أهدافه؟

- ما هي متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؟

- ما العوائق التي واجهت المؤسسات الجزائرية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؟

- ما هي العوامل التي تساهم في إنجاح النظام المحاسبي المالي SCF؟

ت. الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات وللإحاطة بجوانبها، ارتأينا وضع الفروض التالية:

يعتمد النظام المحاسبي المالي SCF على طرق عرض وإفصاح مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، تهدف إلى:

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

مقدمة

- يتوجب لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تكمن أهم العوائق والصعوبات جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي في التقييم وإعادة التقييم؛
- لإنجاح النظام المحاسبي المالي يقتضي جملة من الإصلاحات والتحيين موازاة مع المعايير المحاسبية الدولية.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- تخصص الباحثان في موضوع المحاسبة؛
- الرغبة في الإطلاع وتنمية الرصيد العلمي حول هذا الموضوع؛
- إثراء معلوماتنا واكتساب خبرة من الممارسين والمهنيين.

أسباب موضوعية:

- كون موضوع البحث من المواضيع التي تأخذ اهتمام المؤسسات والممارسين حالياً؛
- الإحاطة والإلمام بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لواقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التغيير الذي حدث بتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

ج. أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- محاولة تحديد إطار النظري للنظام المحاسبي المالي؛
- الوقوف عند مضامين النظام المحاسبي المالي، وواقع تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر؛
- الوقوف عند أهم الصعوبات التي تحول دون الالتزام بمقتضياته؛
- محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسات الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات؛

- مدى تجسيد أهداف النظام المحاسبي المالي على واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ح. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في إيضاح الدور الذي تلعبه الإصلاحات المحاسبية الأخيرة في الجزائر، المتمثلة في تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار يتماشى ومحيط المؤسسة الجزائرية، التي تساهم في إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة ومما يساهم في الإفصاح المحاسبي وتساعدنا في رسم أهدافها وخططها المستقبلية، وكذا القدرة على التنبؤ بنتائجها المستقبلية. لذا فإن معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر، وحصص الصعوبات التي تكثف تطبيقه مهم جداً لمعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

مقدمة

خ. **حدود الدراسة:** تمت هذه الدراسة في إطارها الزمني الممتد بين بداية السداسي الرابع إلى غاية بداية شهر جوان حيث أن الجانب النظري للدراسة تم في حدود شهرين أما الجانب التطبيقي فبداية من منتصف شهر أفريل إلى غاية شهر جوان، وكان مجتمع البحث في ضواحي مدينة وضواحيها.

د. **منهج البحث:** نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة، ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في معظم أجزاء الدراسة. بالإضافة إلى الإستناد إلى المنهج الوصفي الإستقرائي في الدراسة الميدانية وهذا بإعداد الاستبيان بمختلف مراحلها وبدء من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات وصولاً إلى معالجة الاستمارة. أما الأدوات والمصادر التي تم توظيفها في هذا البحث فتتمثل في:

- المسح المكتبي والغرض منه الوقوف على ماتناولته المراجع والمصادر المختلفة حول الموضوع؛
- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة وكذا بعض المقالات والمجلات؛
- استخدام شبكة الانترنت.

ذ. **مرجعية الدراسة:** ساعدنا في هذه الدراسة المراجع والمصادر ذات علاقة بالموضوع، وخاصة وتزامنها مع بداية تطبيق موضوع محل الدراسة.

ر. صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة وهذا راجع إلى ثقافة التحفظ عن المعلومات في المؤسسات التي تعمل في الجزائر بشكل عام والذي يتنافى مع مبدأ الإفصاح الذي جاء به النظام المحاسبي المالي؛
- صعوبة الحصول على تبريرات موضوعية لتفسير مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.

ز. **هيكل البحث:** إنطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، نتناول في الفصل الأول النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من خلال عرض التعاريف والفوائد مروراً بمراحل تطور النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وصولاً إلى متطلبات وصعوبات تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أما فيما يخص الفصل الثاني فيتضمن الدراسة الميدانية فاننا نحاول تسليط الضوء على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال المبحث الأول الذي يتضمن طريقة وأدوات جمع البيانات أما المبحث الثاني فيتم فيه عرض النتائج ومناقشتها، وقد تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة للموضوع، تضم جملة من النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تمهيد:

شرعت الجزائر كغيرها من الدول في عملية إصلاح لنظامها المحاسبي، وذلك من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من نصوص المعايير المحاسبية الدولية، وهذا كله بغية تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة الدولية، ف جاء النظام المحاسبي المالي الجديد بفلسفة مستمدة من نصوص المعايير المحاسبية الدولية، والتي تختلف عن النظام المحاسبي القديم، غير أن واقع تطبيق المخطط المحاسبي المالي لا يزال يشوبه الكثير من التحديات والصعوبات تشمل البيئة المحاسبية والاقتصادية والمؤسسية.

لهذا خصصنا هذا الفصل لتقديم محتوى النظام المحاسبي المالي بكل ما يحمله من مفاهيم وخصائص، ثم عرض متطلبات تطبيقه على ثلاث مستويات في المؤسسات الاقتصادية ومهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي لتتطرق في الأخير إلى الصعوبات التي تحول دون التطبيق الكلي لمضامين النظام المحاسبي المالي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

إن المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على المستوى العالمي، فهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية، كما أنها توفر معيارا متماسكا بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية، وللتعرف أكثر على المعايير المحاسبية الدولية سنعرض في هذا المبحث التوافق المحاسبي (المطلب الأول)، ثم سنتناول لجنة إعداد المعايير المحاسبية الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية

تعتبر المحاسبة الدولية إطارا للعديد من الدراسات والبحوث التي سعت إلى تقريب أو توحيد الممارسات المحاسبية بهدف جعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة والفهم من طرف مستخدميها بغض النظر عن جنسياتهم. وقد استخدمت هذه الدراسات عدة مفاهيم ومصطلحات للتعبير عن هذا الهدف دون أن يكون هناك تمييز واضح بينها في كثير من الأحيان، في هذا المطلب سندرج مفهوم التوافق المحاسبي (الفرع الأول)، ثم نتناول فوئد التوافق المحاسبي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التوافق المحاسبي

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تعود في مضمونها على التوافق المحاسبي، فمنهم من أطلق عليه مصطلح المعايير المحاسبية ومنهم من يصطلح عليه بالتوحيد المحاسبي الدولي، والتي بدورها سنفصل فيها فيما يأتي:

أولا - تعريف التوافق المحاسبي

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تعود في مضمونها على التوافق المحاسبي، فمنهم من أطلق عليه مصطلح المعايير المحاسبية ومنهم من يصطلح عليه بالتوحيد المحاسبي الدولي، والتي بدورها سنفصل فيها فيما يأتي: لقد وردت في الأدبيات المحاسبية عدة تعريفات للتوافق المحاسبي فقد عرفه Arpan et al أنه "إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو تخفيفها والعمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض".¹ كما عرفه كل من Nobes & Parker على أنه "مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية وذلك بالحد من مستوى تباينها".²

ويرى آخرون أنه "عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوفيق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية أسواق رأس المال".

¹ - تيفاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية بحث مقدم في المنتدى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.9

² - BARU Elena, 40 ans de recherche en harmonisation comptable internationale, 25^{ème} congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Orléans, le 12-14 mai 2004, p.3.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

يلاحظ أن التعاريف السابقة تتفق على اعتبار التوافق المحاسبي الدولي أنه عملية زيادة الانسجام أو التناسق بين النظم المحاسبية الموجودة في مختلف دول العالم، وذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها، و تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية، وإحداث نوع من التقارب بين هذه النظم والسياسات وهو بذلك يشتمل على دراسة الأنظمة المحاسبية المحلية و المقارنة بينها لغرض معرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ثم العمل على تقريب أو جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها وتوصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن من فهمها و تفسيرها على نمط واحد و ذلك على المستوى الدولي.

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح التوحيد المحاسبي، بين من تناوله من خلال مفهومه وبين من تناوله من خلال أهدافه. ويعني التوحيد بصفة عامة جعل الشيء واحدا وهو التماثل والتطابق والانتظام.¹ وحسب AFNOR فإن التوحيد يشمل "سن مجموعة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل و توحيدها و تبسيطها".²

ويعرف André التوحيد المحاسبي على أنه "مجموعة من القواعد الأقل تعقيدا المطبقة من طرف مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس النشاط وتستخدم هذه القواعد في حساب و تقديم نتائجها المالية أو التقنية، كما تسمح بالمقارنة بين نتائج هذه المؤسسات وتسهيل الدراسة على المستوى المهني أو القومي".³ مما سبق يمكن القول أن التوافق أكثر واقعية و قابلية للتطبيق على المستوى الدولي من المعايير أو التوحيد بحيث أن خصوصية البيئة المحاسبية لكل دولة تؤدي إلى اختلاف النظم المحاسبية بين الدول. فالتوافق المحاسبي يعترف بهذه الاختلافات ثم يعمل على تصحيح أو حذف بعض منها بغية تقريب هذه الأنظمة من بعضها وجعلها قابلة للفهم والمقارنة.

أما التوحيد فهو يتطلب الالتزام بتطبيق "مقياس واحد للجميع" لذلك فإنه يكون على المستوى المحلي فقط وذلك لصعوبة تحقيقه على المستوى الدولي.⁴

ينبغي الإشارة إلى أنه يوجد مصطلح مما يسمى بالمعايير المحاسبية، إذ أن مصطلح المعايير مشتق من المعيار والذي يعني في المجال المحاسبي المقياس أو القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله في تحضير التقارير المالية للمؤسسة. وعليه فإن المعايير تشير إلى محاولات لتوحيد كامل للطرق المحاسبية المستخدمة في الاعتراف

¹ - لخصر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، البويرة، 2012، ص.13.

² - مدني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "بحرية الجزائر". مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص.52. " المرجع نفسه، ص 53.

³ - عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع الرياض سطيف)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006، ص.5.

⁴ - الصادق محمد آدم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية بحث مقدم في الندوة الثانية عشر حول مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 18 و 19 ماي 2010، ص.11.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

والقياس والإفصاح، وهي بذلك أكثر "طموحا" من التوافق لأنها تهدف لتبني مجموعة واحدة من القواعد على المستوى الدولي، بحيث لا تتوفر حسب Parker & Tay على أي خيارات محاسبية.¹

ثانيا - فوائد التوافق المحاسبي

لقد ساهمت عدة أطراف في جهود التوافق المحاسبي الدولي نتيجة وجود دوافع موضوعية. و قد نتجت هذه الدوافع من الفوائد و المزايا التي يمكن أن تعود عليهم، حيث أن هذه المزايا تصب في اتجاه تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، كما يحقق التوافق مزايا أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بهذه العملية.

1. بالنسبة للمؤسسات المعدة للقوائم المالية: يساهم التوافق المحاسبي الدولي في خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق مختلفة من العالم، حيث يوفر الجهد والتكلفة لإعداد مجموعتين من القوائم المالية أحدهما معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي يعمل فيه الفرع والأخرى معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تنتمي إليه المؤسسة الأم ففي حالة توفر مثل هذا القلق قد تكفي مجموعة واحدة من القوائم المالية.²

إن تواجد هذا التناسق سيتيح للمؤسسة الأم تصميم نظم متكاملة للمعلومات تخدم أغراض المجموعة جميعها كوحدة واحدة، ويوفر ذلك للإدارة المركزية معلومات تخص جميع فروعها مما يسهل عليها عملية التخطيط وتقييم الأداء. كما يسهل عملية تسعير المؤسسات في الأسواق المالية الدولية وهذا ما يوسع من مصادر تمويلها بإعطائها فرصة الحصول على الأموال من خارج حدود الدولة التي توجد فيها، خاصة في حالة عدم كفاية الموارد المحلية.³

2. بالنسبة للأطراف المستخدمة للقوائم المالية: يمكن التوافق المحاسبي الأطراف المستخدمة للقوائم المالية من مقارنة المعلومات المتاحة عن مختلف المؤسسات، عن طريق الحد من أثر الاختلاف في الأنظمة التي تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وهذا ما يستبعد سوء الفهم السائد حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، وبتيح المجال لتقييم البدائل الإستثمارية و أداء المؤسسات بصورة موضوعية.

إن إيجاد لغة مالية متجانسة وقابلة للتطبيق على المستوى العالمي سيزيل الغموض والالتباس لدى مستخدمي القوائم المالية، وسيزيد من شفافية ومصداقية المعلومات الواردة فيها، وهذا من شأنه زيادة درجة الوثوق بها والاعتماد عليها على الصعيد الدولي.

¹ - عبد الناصر نور، طلال الحجراوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق و التطبيق، جامعة الإسراء، عمان، 2003.

² - محمد عجيلة، مصطفى بن نوي، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي - ارتباطات و سياسات بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011، ص.12.

³ - حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص.71.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

كما أن درجة فهم التقارير المالية من طرف المحلل المالي ستزيد وبالتالي فإن نتائج التحليل المالية ستكون أكثر موضوعية¹.

3. بالنسبة للأطراف الأخرى: يساهم التوافق المحاسبي الدولي في تخفيض تكاليف عمليات المراجعة والاستشارة المالية التي تقوم بها مؤسسات المراجعة الدولية، ففي حالة وجود اختلافات في الأنظمة المحاسبية تواجه هذه المؤسسات أعباء إضافية تتعلق بتكوين المراجعين وإعداد برامج عمل تراعي خصوصية كل دولة. كما يساهم في اختصار الزمن والتكلفة والجهد من قبل الدول النامية لتحسين نوعية معاييرها المحلية والوصول إلى النتائج التي حققتها الدول المتقدمة في هذا المجال، خاصة وأن العديد منها تفتقر لوجود منظمات مهنية قادرة على إنتاج معايير ذات نوعية عالية².

الفرع الثاني: لجنة إعداد المعايير المحاسبية الدولية

قصد توحيد المعايير المحاسبية بين دول العالم، عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية (أو مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليًا) على وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي، بهدف الوصول إلى التوفيق بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية.

ومن هذا المنطلق سنحاول التعريف بهذه اللجنة التي اتخذت التوحيد المحاسبي الدولي شعارا لها (الفرع الأول) وكذا سنعرض مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية (الفرع الثاني)، وأخيرا خصائص هذه اللجنة (الفرع الثالث).

أولا - تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تعتبر لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي أنشئت سنة 1973 لجنة مهنية متخصصة، تضم في صفوفها مندوبين لهيئات المحاسبة المهنية وخبراء على قدر كبير من الكفاءة المهنية. فقبل تشكيل هذه اللجنة، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختلف الدول.

1. نشأة وتطور لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB): تعتبر لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير، يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات، لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم. وقد تم تأسيس هذه اللجنة في 29 جوان 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائمة في كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية³. وذلك قصد تحقيق جملة من الأهداف نوردتها فيما يلي⁴:

¹ - فاطمة الزهراء عبادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص. 3.

² - محمد عجيلة، مصطفى بن نوي، فلسفة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل العملة المحاسبية - رؤية مستقبلية بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص. 8.

³ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص. 36.

⁴ - Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, 2002, page 8

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- إعداد ونشر لأجل الصالح العام، معايير محاسبية ذات نوعية عالية وقابلة للفهم والتطبيق في العالم كله، وتلزم بتوفير في القوائم المالية معلومات ذات نوعية وشفافية وقابلة للمقارنة، من أجل مساعدة المتعاملين في الأسواق المالية في العالم والمستعملين الآخرين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛

- الحث على الاستعمال والتطبيق الدقيقين والصارمين لهذه المعايير.

2. تشكيلة وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية برنامج عملها سنة 1998، وبدأت لاحقاً جهوداً جديدة موجهة لدراسة قضايا وضع المعايير التي سبق بيانها، ولهذا الغرض شكل مجلس اللجنة جهة لوضع إستراتيجية العمل لدراسة ما يجب أن تكون عليه إستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها لمواجهة التحديات الجديدة، وقد أصدرت هذه المجموعة سنة 1998 ورقة نقاش بعنوان "تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل"¹، حددت مقترحاتها لتغيير هيكلية اللجنة، وقد تم تسلم التعليقات حول الموضوع، خلال مطلع سنة 1999، وتم إصدار التقرير النهائي، حيث وافق مجلس اللجنة في مارس 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها. وفي 01 أبريل 2001 تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وحولت المسؤولية عن وضع المعايير الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد كانت هيكلية تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية كالتالي:

أ. **مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF):** تتكون مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من تسعة عشر أميناً (les Trustees)، يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين. ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية. وذلك حسب التوزيع التالي:²

- 06 أعضاء من أمريكا الشمالية؛

- 06 أعضاء من أوروبا؛

- 04 أعضاء من آسيا؛

- 03 أعضاء من كل المناطق الجغرافية بشرط احترام التوازن الجغرافي الكلي.

كما أن خمسة 05 أعضاء من بين 19 عضواً يُترك تعيينهم للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) شريطة التشاور المتبادل مع لجنة التعيين واحترام التوازن الجغرافي، وأن عضوين من بين الخمسة لا بد أن يتم اختيارهما من بين الشركاء أو المسيرين للشركات المحاسبية الدولية الرائدة. والباقي (03) يتم اختيارهم بالتشاور مع هيئات دولية تمثل معدي ومستعملي القوائم المالية والجامعين بعضو واحد عن كل فئة.

يتم تعيين الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتشمل مهمتهم الآتي:

- تعيين أعضاء المجلس؛ ولجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير؛

¹ Pascal Barneto : Normes IFRS –Application aux états financiers-, 2éme édition, Dunod, Paris, 2006, P 25.

² - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال: نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006، ص 119.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- المراجعة السنوية لإستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته؛
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل؛
- مراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة؛

- وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة، والمجلس الاستشاري للمعايير؛
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

ب. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) : يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من أربعة عشر عضواً (اثنا عشر منهم بتفرغ تام) يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، والمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية ويجب أن يتأكد الأمناء كذلك بأن المجلس لا تسيطر عليه أي مصالح إقليمية أو تنظيمية محددة. وبالتالي تم نشر الاسترشادات التالية:¹

- يجب أن يكون ما لا يقل عن خمسة أعضاء لديهم خلفية كمراجعين ممارسين للمهنة؛
- يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء لديهم خلفية عن إعداد القوائم المالية؛
- يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء لديهم خلفية عن استخدام القوائم المالية؛
- يجب أن يكون واحد على الأقل من الأعضاء لديه خلفية أكاديمية؛
- يجب أن يكون سبعة من الأعضاء المتفرغين لديهم مسؤوليات ارتباط رسمية مع واضعي المعايير الوطنيين بهدف تشجيع التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية.

يتم تعيين رئيس المجلس من قبل الأمناء، من بين أعضاء المجلس العاملين بوقت كامل (المتفرغين)، كما يضطلع بعد استشارة الأمناء بمهمة توظيف الطاقم الإداري رئيس المجلس باعتباره المدير التنفيذي للمجلس، وخاصة:²

- مدير تقني: يشترط ألا يكون عضواً بالمجلس، يكون له الحق في الحوار والمناقشة داخل المجلس دون أن يكون له حق التصويت؛
- مدير تجاري: باعتباره مسؤولاً عن النشر وحقوق إعادة النشر، الاتصال والموظفين الإداريين والماليين. وتكمن مهام المجلس في الآتي:

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - Odile Dandon, Laurent Didelot, Maîtriser Les IFRS, Groupe Revue Fiduciaire, 2ème Édition, Paris 2006, P 16.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- إصدار وتطوير معايير محاسبية (IFRS) عالمية موحدة ذات نوعية راقية تساعد القوائم المالية (ذات النفع العام) وقوائم أخرى على إنتاج معلومات شفافة قابلة للمقارنة تستخدم ليس فقط من لدن العاملين في مختلف الأسواق المالية، وإنما كذلك من طرف كل من يستخدم المعلومات في أغراض اتخاذ القرارات أو إصدار أحكام (رقابة وتقييم)؛
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية،
- القيام باتصالات مكثفة مع الهيئات المحاسبية الوطنية (كل دولة على حده) المكلفة بإعداد المعايير المحاسبية من أجل تقليص فجوة الخلاف المحاسبي دولياً.

ت. المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية (SAC): يتكون هذا المجلس من 49 عضواً¹، يتم تعيينهم من قبل الأمانة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، يتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية مختلفة، يرأس (SAC) رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، ويجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور ويوجه أعمال (IASB) المتعلقة بالقرارات والأعمال ذات الأولوية، ويطلع على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي استشارته للمجلس والأمانة بشأن الأمور الأخرى.

ث. لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC): يشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC) لتحل محل اللجنة السابقة (SIC) وتتكون هذه اللجنة من اثنا عشر عضواً يتم تعيينهم من قبل الأمانة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، وتتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير كما ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العالية.²

ثانياً - مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية

معايير المحاسبة الدولية، هي معايير تؤكد على ضرورة تقديم معلومات شفافة ودقيقة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة، محيطها الاقتصادي وكذا المخاطر التي قد تتعرض لها، هذه المعايير هي من إنتاج لجنة معايير المحاسبة الدولية أطلق عليها اسم IAS لتصبح تسميتها بـ IFRS ابتداءً من 2001 تاريخ إعادة هيكلة اللجنة. ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي:³

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل؛

¹ - بوراس أحمد، كرماني هدى: أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات، الملتقى الأول حول "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007، ص 10-12.

² - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال: نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
- بعد تلقي فوج العمل ردًا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛

- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح - [Exposure Draft] (Exposé sondage) يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء؛

- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس على الأقل.
- وخلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس أن الحاجة للموضوع محل الدراسة يبرر القيام بتساور إضافي أو يمكن أن يخدم بشكل أفضل عبر إصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي، ومن حين لآخر قد يقرر المجلس إحداث لجنة توجيهية لتدرس فيها إذا كان من الواجب تعديل معايير المحاسبة الدولية الحالية كي تؤخذ التطورات المستجدة بالاعتبار، وفي بعض الحالات التي تقدم فيها المعايير المحاسبية الدولية معالجتين محاسبتين للعمليات والأحداث المتشابهة، فيتم تصميم إحدى المعالجات على أنها لمعالجة الأساسية والأخرى على أنها معالجة بديلة مسموح بها.¹

وإلى حد الآن، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية وسلفه، لجنة معايير المحاسبة الدولية، واحد وأربعون (41) معيار محاسبي تحت غطاء (IAS) في الفترة (1973-2001)، و (08) معايير تحت غطاء (IFRS) من الفترة (2001-2008). كما أصدرت أكثر من 33 تفسير لتلك المعايير، بحيث يتم إصدار ملاحظات لكل معيار محاسبي، كما يتم إصدار نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد على فهم وتتبع الموضوعات المختلفة للمعايير.

ثالثا - خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تساهم نظرية المحاسبة في ترشيد التطبيق المهني للمحاسبة عن طريق إرساء المبادئ العلمية المتعلقة بتحديد أسس قياس وعرض العمليات المالية، والخطوة التالية لترجمة هذه المبادئ إلى تطبيق عملي إنما يتم عن طريق إصدار

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المعايير المحاسبية، التي تمثل نماذج لمستويات تنفيذ العمل المحاسبي، فالمعايير المحاسبية تمثل تنظيم خاص محدد لكل بند من بنود القوائم المالية، أو لفرع معين من العمليات المالية.

فالمعايير المحاسبية أداة للاسترشاد العام وإنما هي تعبير عن كيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين فنظرية المحاسبة هي الإطار الفكري والمعايير هي الإطار التطبيقي لتنظيم الممارسة العملية، ولذلك لا بد من الربط بين الإطار الفكري والإطار التطبيقي حتى تتحقق خاصية الملائمة والتوافق فيما بين النظرية والمعايير وفيما بين المعايير وبعضها البعض ونظر لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذلك لا بد وأن تتصف بالخصائص التالية:¹

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع؛

- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية فلا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات، بل لا بد وأن تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة؛

- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث لا تقدم المعايير المحاسبية معالجة محاسبية واحدة بل تقدم عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد، ويعالج هذا الموقف عن طريق الإفصاح المحاسبي عن المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها؛

- يجب أن لا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية؛

- يجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية وأن تكون الاجتهادات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة؛

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية؛

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتححرر من الانحياز نحو طائفة معينة بمعنى أن تحقق المعايير المحاسبية مفهوم العدالة عند القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية؛

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف الوطنية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومات، فليس من المعقول أن تتغير المعايير المحاسبية مع كل تغيير في السياسات الحكومية؛

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي وفقا لأهميتها النسبية فلا تصدر المعايير المحاسبية ألا للعناصر والبنود والعمليات المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية.

من خلال تقديم مواصفات وخصائص المعايير المحاسبية الملائمة، يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا

¹ - يحيى محمد أبو طالب، معايير التقارير المالية الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 71

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

سواء أكانت نصوص أو بنود تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات وهيئات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي، بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشار نتيجة تكرار استعمالها، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.¹

ومن هنا، يمكن تعريف المعايير المحاسبية وفقا للإطار الفكري والتطبيقي لممارسة العمل المحاسبي، بأنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها لجنة ككلجنة معايير المحاسبة الدولية، أو المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظين الحسابات والمحاسبين المعتمدين، أو مجلس الأعلى للمحاسبة، أو جهة حكومية كوزارة المالية، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية المعروضة على الغير بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة.²

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي الجزائري

يعتبر النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني الجزائري، والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام على جزء مهم من معايير المحاسبة الدولية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية، وفي هذا المطلب سنعرض أهم التطورات التي مر بها هذا النظام في الجزائر، ثم نتناول متطلبات تنفيذه وكذلك المعوقات التي تقف في طريق العمل به.

الفرع الأول: مراحل تطور الإصلاح المحاسبي في الجزائر

للحديث عن تاريخ التشريع المحاسبي الجزائري، لا بد من الإشارة إلى ثلاث فترات أساسية، نعرضها كالآتي:

أولا - الفترة من 1962 إلى 1975

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنبا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة في حالة ما إذا توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم: 62 / 157 الصادر في 1962/12/31، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية. وفي هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (P.C.G)؛ كان هذا الإطار التشريعي كافية للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب، وقد شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عمليات التأميم خاصة قطاعات المناجم، البنوك، المحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير المالية الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 71

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد.¹

كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو "المجلس الأعلى للمحاسبة وذلك في نهاية سنة 1971، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان، الأولى وهي تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر (بموجب الأمر رقم: 71 / 82 الصادر في 1971/12/29 والثانية وهي إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957.

ووضعت لذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعلومات من طرف مستعمليها وخاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي؛

- العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية؛

- إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي متطلبات التخطيط الاقتصادي الكلي، كما يلبي الاحتياجات التسييرية للمؤسسات عن طريق مساعدة إدارة هذه المؤسسات في تقييم نشاطاتها والتنبؤ لما هو في المستقبل؛

- يجب أن يلبي المخطط الجديد احتياجات المحاسبة الوطنية، وهذا يتم بتوفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى كل المؤسسات وبالتالي تجميعها دون القيام بعمليات إعداد معالجة من أجل الحصول على مجاميع اقتصادية كلية. وقد أسندت عملية إعداد المخطط المحاسبي الوطني إلى لجنة التوحيد التابعة للمجلس الأعلى للمحاسبة.

وتم الاستعانة بخبراء أجانب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي جاء لطرح التجربة التشيكوسلوفاكية في الميدان.³

تكملة لهذه التحولات، جاءت نصوص قانونية أخرى لتنظيم العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية خاصة جانب التكوين، وتم إصدار نصين أساسيين هما:

- المرسوم 72 / 83 الصادر في 18 / 04 / 1972 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد هو اليسانس علوم مالية ومحاسبية؛

¹ - مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجديد واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، العدد الرابع، ص 194.

² - بودة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2007/2006، ص 77.

³ - djaloul saci, comptabilité de l'entreprise et système économique – l'expérience algérienne, o.p.u, alger 1991, p 321.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- المرسوم 72/84 الصادر في 18/04/1984 والمتعلق بتنظيم التبرص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

ثانيا - الفترة من 1975 إلى 2007

إن القانون الجزائري الذي نص على الاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية، لهذا فقد تميزت فترة السبعينات بإصدار المنظومة القانونية الجزائرية خاصة:¹

- القانون المدني، الأمر رقم: 58 / 75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم؛

- القانون التجاري، الأمر رقم: 59 / 75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم؛

- القانون الجزائي، الأمر رقم: 155 / 66 المؤرخ في 08 جوان 1966، المعدل والمتمم؛

- القانون الضريبي (الضرائب المباشرة)، الأمر رقم: 101/76 المؤرخ في 06 ديسمبر 1976، المعدل والمتمم.

توجت الجهود السابقة بإصدار المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر 35 / 75 لصادر في: 29 أبريل

1975 والذي يسري مفعوله ابتداء من 01 جانفي 1976، وبعد ذلك صدر المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق

المخطط المحاسبي الوطني في 23/06/1976، والذي تضمن: طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي، الحسابات ومجموعها

وأرقامها، القوائم الختامية، المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي، وقد طبق المخطط المحاسبي الوطني على جميع

المؤسسات وذلك حسب ما جاء في نص المادتين (01) و(02) من الأمر 35/75:²

المادة الأولى: يكون المخطط المحاسبي الوطني إلزامية ابتداء من أول جانفي 1976 وذلك بالنسبة ل:

- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ - شركات الاقتصاد المختلط؛

- المؤسسات الخاضعة لنظام التكاليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

المادة الثانية: يصبح المخطط الوطني المحاسبي ساري المفعول على قطاعات النشاط الخاصة وذلك بموجب قرار صادر

عن وزير المالية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة، طبقا لأحكام المادة 38 من الأمر رقم 71-82 المؤرخ

في 29 ديسمبر 1971. وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي للتقنيات المحاسبة

(CSTC)، والذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية:³

- القطاع الفلاحي سنة 1987؛ - قطاع التأمينات سنة 1987؛

- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988؛

- قطاع السياحة سنة 1989 استمر العمل بالقانون (75/35) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات،

وبعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة 1988، والبدء

¹ - مختار مسامح، المرجع السابق، ص 195.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخ في 09/05/1975، ص 502.

³ - صلاح حواس: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، الجزائر 2008، ص 196.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة.¹

في بداية التسعينات بدأ التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على هذا المرجع المحاسبي، خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية، ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص ما يلي:

- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992؛

- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999؛

- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

وبالتالي أصبح عدد المخططات القطاعية التي تم إصدارها سبعة مخططات قطاعية تقدم قائمة الحسابات والمصطلحات التفسيرية وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية للقطاعات المعنية. لقد تعايشت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع هذا المخطط المحاسبي الوطني وعملت بمحتواه منذ عام 1976 إلى 2009/12/31 آخر يوم في عمر هذا التوحيد الوطني، وبداية من الفاتح جانفي 2010 كان النظام المحاسبي المالي إلزامي التطبيق، وبذلك حتمية العدول عن المخطط المحاسبي السابق.

ثالثا - الفترة من 2008 إلى يومنا هذا

في بداية العشرية الأخيرة وبالتحديد في سنة 2001، بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبينا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية. وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، و الذي من بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون السالف الذكر في الأول من شهر جانفي 2009، إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ 24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010 بموجب التعليم رقم 02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي. وبدخوله حيز التنفيذ ألغي النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة، لاسيما الأمر رقم 75-37 المؤرخ في 29 أبريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني.²

الفرع الثاني: معوقات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

¹ - مختار مسامح: المرجع السابق، ص 196.

² - ناصر مراد: النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 من شهر جانفي 2010، ص 07.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

سمح تبني النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار خارج الجزائر، وبصفة عامة من خلال تسهيل استثمار المؤسسات الأجنبية داخل الجزائر، وكانت له متطلبات وشروط تضمن نجاحه من عدمه، كما قابلته معوقات في طريق تنفيذه.

أولا معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي

بالرغم من مرور فترة على تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي الصادر بنص القانون 11 / 07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، لا تزال هناك معوقات تحول دون التطبيق الفعلي لمضامين النظام المحاسبي المالي، والتي يجب تسليط الضوء عليها والتمثلة في:

1. صعوبات ناتجة عن نقص التحضير

إذا ألقينا نظرة على وتيرة صدور النصوص القانونية الصادرة بشأن النظام المحاسبي المالي وخاصة التعليمات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة يتبين لنا عدم الجدية في التحضير وغياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي مما أدى إلى مشاكل كبيرة في التسيير؛ نذكر على سبيل المثال:¹

- التعليمية المنهجية الصادرة بتاريخ 2010/10/19 حول طرق تطبيق التعليمية المتعلقة بأول تطبيق لنظام المحاسبي المالي؛

- التعليمية المتعلقة بالإيرادات والأعباء خارج الاستغلال وحسابات تحويل الأعباء والصادرة في 5 ماي 2010؛
- التعليمية المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الصادرة في 7 جوان 2011؛
- التأخر الكبير في إصدار النصوص القانونية أثر سلبا على وتيرة التطبيق، مما دفع المحاسبين إلى الاعتماد على اجتهاداتهم الخاصة لمعالجة الجوانب التي تأخرت وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة في معالجتها، مما قد نتج عنه بداية تطبيق خاطئ للنظام المحاسبي المالي ومن ثم غياب شفافية المعلومات وعدم إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات.

2. صعوبات ناتجة عن البيئة الاقتصادية الجزائرية

البيئة الاقتصادية الجزائرية تقف عائقا أمام تحقيق المزايا من تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يستند هذا الأخير على المرجعية المحاسبية الدولية التي تهدف إلى خدمة بني اقتصادية تطورت فيها الأسواق المالية في حين أن الاقتصاد الجزائري يتميز ببنيات مالية كلاسيكية تقوم على التمويل بالاستدانة وعلى محدودية وضعف القطاع الخاص الذي يفضل الاعتماد على المنشآت الصغيرة والعائلية ذات هامش المساهمة الضيق، مع كل ما يستتبعه ذلك من سوق مالي غير فاعل وغير متطور فضلا عن ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل غالبية النسيج

¹ - سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2009،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

الاقتصادي الجزائري، حيث تمثل حوالي 95 % من المؤسسات الجزائرية. ومن ثم فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي على هذه المؤسسات يطرح الإشكاليات التالية:¹

- تطبيق النظام المحاسبي المالي على هذه المؤسسات يطرح مشكل فرض معايير لا تتطابق أهدافها مع أهداف هذه المؤسسات.

فمن منظور المعايير المحاسبية الدولية ينبغي أن تلبي القوائم المالية احتياجات المستثمرين من معلومات فيما يتعلق بقياس قيمة المؤسسة والأخطار المحتملة في حين أنه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستعملين الأساسيين للقوائم المالية هم:

- المقرضون الذين تتمثل احتياجاتهم من المعلومات في مراقبة التنفيذ الجيد لعقود القروض؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفرض على المؤسسات القيام بتكوين الفرق المكلفة بالمشروع وتكييف أنظمة معلوماتها، ويشكل هذا الإجراء مشروعاً مكلفاً باعتبار أن هذه المؤسسات تملك موارد محدودة؛

- يشكل تعقد المرجعية الجديدة الناتج عن طرق التسجيل والتقييم الحديثة عائقاً أمام هذه المؤسسات من وجهة نظر مادية وبشرية، وفي الواقع استعمال طرق تسجيل وتقييم معقدة يتطلب مجهودات كبيرة من طرف المؤسسات فيما يتعلق بالتكوين والمالية (نتيجة اللجوء للخبراء)؛

- النظام المحاسبي المالي هو نظام يهدف إلى إعطاء صورة صادقة وشفافة على الوضعية المالية للمؤسسة في سياق يتماشى مع تجسيد أبعاد حوكمة الشركات، وهذا صعب التطبيق في ظل بيئة يطغى عليها ثقافة التحفظ؛

- عدم توافق النظام المحاسبي المالي مع القانون التجاري وكذا النظام الجبائي، فإذا أخذنا مثلاً على ذلك عقود الإيجار التمويلي فقواعد النظام المحاسبي المالي تسمح بتسجيل عقود الإيجار كأصل بالإضافة إلى تسجيل الاهتلاكات الخاصة به، وهذا غير معمول به في القواعد الضريبية، فهذه الأخيرة لا تعترف إلا بملكية الأصل، مما سوف يكون له أثر واضح على الوعاء الخاضع للضريبة بالنقصان.

كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره مجرد قيمة متبقية ناتجة عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مواصلة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي، أي اختلاف الفلسفة المحاسبية عن الفلسفة الجبائية والقانونية؛

- وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة التي لا تستفيد من مزايا النظام المحاسبي المالي، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل أعباء نتيجة لصعوبة تطبيق النظام؛

¹ - كمال رزق و آخرون، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلح البلديّة الجزائر، يومي 14 - 13 ديسمبر 2011، ص 11.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاتها.

ثانيا - متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يتطلب شروط لنجاحه من عدمه، وذلك على ثلاثة مستويات:

1. على مستوى المؤسسة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر المعنى الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي، لذا من أهم متطلبات نجاح تطبيقه توافقه مع احتياجات المؤسسة الجزائرية وقدرتها على استيعاب مضامينه.

يجب على المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي التركيز على نقطتين رئيسيتين هما:¹

أ. أنظمة المعلومات: يجب على المؤسسات أن تقوم بتغيير جذري لنظام معلوماتها وتكييفه مع مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي، وعليه يجب:

- إجراء تعديلات في المسار الإنتاجي للمعلومات المالية بإدراج مبادئ النظام المحاسبي المالي في عناصر القوائم المالية؛
- إعادة النظر في الوظائف المحاسبية؛
- تحديث البرامج المحاسبية.

ب. الاتصالات المالية: إن المؤسسات الجزائرية مطالبة بإعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق:

- نموذج القوائم المالية؛
- نوعية وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق؛
- تحسين زمن إعداد القوائم المالية؛
- تصميم أنظمة تسيير تتأقلم ومتطلبات النظام المحاسبي المالي.

كما يجب تأهيل المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة الجزائرية وذلك بتطوير السوق المالي، باعتبار القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مستمدة من معايير المحاسبة الدولية تطبق في بلدان تتميز بالدور البارز الذي تلعبه أسواقها المالية.

2. على مستوى مهنة المحاسبة: المحاسب هو المعنى بالدرجة الأولى بتطبيق النظام المحاسبي المالي لذلك لا بد من تأهيله علميا وعمليا، وقد لاقى القانون رقم 11 / 07 والمتضمن للنظام المحاسبي المالي ردود أفعال وآراء متباينة من قبل أصحاب المهنة بين مؤيد ومعارض لها لأسباب مختلفة.²

¹ - عبد القادر رونال، التوجه الجديد نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص114.

² - الزين منصورى، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص10

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

وقد حرصت المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين منذ صدور القانون 07 / 11 على الاستعانة بخبراء من فرنسا لضمان تكوين المكونين من أصحاب المهنة ليتولى هؤلاء فيما بعد عملية التكوين لفائدة نظرائهم في كل مناطق الجزائر.¹

تندرج مجموعة من المهام المنوط بها المجلس الوطني للمحاسبة، ويمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:²

- إنجاز كل الدراسات والتحليل التي تهدف إلى التقييم المحاسبي؛
- مسك الملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- تحديد معايير وسبل الالتحاق بالمهن السابقة الذكر؛
- تقييم صلاحية إجازات وشهادات كل المرشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد؛
- تنظيم ومراقبة النوعية المهنية وبرمجتها؛
- التعاون مع هيكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.

3. على مستوى التعليم والتكوين المحاسبي: التعليم والتكوين يعملان على تأهيل المحاسب علميا وعمليا ليكون قادرا على استيعاب مضمون النظام المحاسبي ما يسمح له بتطبيقه تطبيقا سليما.

أ. بالنسبة للتعليم المحاسبي: تعد مؤسسات التعليم في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد المحاسبين المستقبليين يتمتعون بالمهارات العلمية والعملية والتي تمكنهم من مزاوله المهنة، وبغية تحقيق هذا الهدف لا بد من العمل على تحقيق جملة من المتطلبات تقع على عاتق المؤسسات التعليمية:³

- المشاركة في الندوات والملتقيات الدولية والوطنية؛
 - رفع مستوى التعليم المحاسبي وتكييف البرامج التعليمية مع جديد معايير المحاسبة الدولية؛
 - استدعاء خبراء دوليين لتنشيط ندوات وملتقيات علمية حول متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
 - تنظيم برامج تكوينية لفائدة المهنيين المحاسبين ومستخدمي مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسات العمومية والخاصة؛ مد جسور التعاون بين المؤسسة والجامعة، والذي من شأنه أن يفعل في مساهمة الطلبة في بناء المؤسسات.
- ب. بالنسبة للتكوين المحاسبي: نعي به تربية الخبرة المحاسبية التي تحول صاحبها الحق في اكتساب صفة الخبير في المحاسبة، وللوصول لهذا الهدف لا بد من إيجاد مجموعة من الشروط تقع على كاهل المؤسسة المهنية:⁴
- تكثيف الندوات والملتقيات حول موضوع المعايير المحاسبية الدولية بمشاركة المهنيين والجامعيين؛

¹ - عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 74-75.

² - المرسوم التنفيذي رقم 24/11 المؤرخ في 27/01/2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية الصادرة في 02/02/2011، العدد 07، ص 05.

³ - محمد راتول، عبد الله بن صالح، أهمية تطبيق معايير التعليم في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، يومي 04-05 ديسمبر 2012، ص 08.

⁴ - جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجبابة وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 17.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

- تشجيع ورفع مستوى التكوين الموازية مع النشاط المهني في مجال التقنيات المحاسبية الجديدة؛
- ضمان التواصل مع الجامعة عن طريق تبادل التجارب؛
- توفير خلايا ومراكز الكفاءات وتكوين الخبرات في طرق ونماذج التقدير والتقييم بما يسمح بتنفيذ متطلبات المعالجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي ووضعها قيد التطبيق.
- التكوين المتواصل والمستمر في هذا المجال بغرض تأهيل المهنيين على كل المستويات سواء كانوا محاسبين أو مراجعين، والتأسيس الثقافة محاسبية جديدة ولؤهلات ومقومات مهنية تعتمد على كفاءات تتجاوز مجرد القدرة على التسجيل وتحليل وجود الأرصدة إلى القدرة على التقدير والتحليل والحكم والتكييف.
- تكوين مختلف مستعملي البيانات المالية من مسيرين ومستثمرين وغيرهم بغرض إعطائهم القدرة على قراءتها وفهمها ومن ثم استغلالها.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه:

أولاً- دراسة آيت مُجد مراد : (ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومدى تأييد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن دوافع الإصلاح المحاسبي كانت نتيجة التحولات الاقتصادية الهامة التي عرفت الجزائر ، وأن قرار عملية الإصلاح المحاسبي كان قرارا صائبا، و عليه أوصى بضرورة الإسراع في توفير كل الظروف اللازمة لغرض التطبيق الفعال لهذا النظام و تحقيق أهدافه.

ثانيا - دراسة حواس صلاح : (التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية و أثره على مهنة المدقق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 ، هدفت الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية، بالإضافة إلى القيام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة المحاسبة والتدقيق.

ثالثا - دراسة بن بلقاسم سفيان. (النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ترمي الدراسة إلى تقديم تحليل لأبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

الضرورة لتغيير هذا الواقع بما يتماشى مع العولمة وتطور الأسواق المالية، ومن بين ما توصل إليه الباحث هو ضرورة اعتماد الأنظمة المحاسبية للاستجابة لمتطلبات اتخاذ القرار في إطار البيئة المتميزة بأسواق حرة ومحركة في عملية الاستثمار والتوظيف والمخاطرة والاعتماد على محاسبة تعكس تغيرات القيمة وتحدد آثارها على قواعد الاستثمار وعلى معطيات المركز المالي للمؤسسة.

رابعا - دراسة حمزة العرايبي : (المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق) أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة بومرداس، 2013، تدور الإشكالية الرئيسية فيها حول مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث تناولت الدراسة الإطار العام للمحاسبة، المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية إضافة إلى ذلك البيئة المحاسبية في الجزائر، وخص الدراسة الميدانية بإستبانة حول النظام المحاسبي المالي، وخلصت الدراسة إلى إن البيئة الإقتصادية، المالية، القانونية، التعليمية والثقافية لا تتوافق مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: رسائل الماجستير:

أولا - دراسة رحيش سعيدة : (مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، حيث تناول الجانب النظري القوائم المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومن ثم دراسة مقارنة بين القياس والتقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، كما تم إسقاط ذلك على عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ليتم في نهاية الدراسة إلى ما مفاده أن القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة تتوافق نسبيا مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه:

Premier. Etude de LAKHDER KHALAF : (Les normes internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur application en Algérie -Cas du système comptable et financier algérien (SCF))

أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، تطرق فيها إلى التطورات المحاسبية للنماذج المحاسبية المطبقة في البيئة الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، مبينا من خلالها أسباب اعتماد المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975، مع إظهار مزايا وعيوب هذا النموذج، ثم سلط الضوء على النظام المحاسبي المالي كنموذج ثالث تم اعتماده من خلال القانون الصادر سنة 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ومدى تقارب هذا الأخير مع المعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: رسائل الماجستير:

Deuxième. Etude de SABIHA SLIMANI : (Impact du passage aux normes IFRS sur la perception et l'analyse de l'information financière)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، الهدف من هذا البحث هو إبراز أثر التغيير في السياسة المحاسبية والمراجع المحاسبية على العرض والإفصاح، وجمع وتحليل المعلومات المالية والمحاسبية. وكانت نتائج هذا البحث تظهر على وجه الخصوص أن عرض المعلومات المالية والمحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الكندية (PCGR) والمخطط المحاسبي الجزائري مختلف كثيرا.

Troisième. Etude de SAMIR MEROUANI : (Le projet du nouveau système comptable Algérien : Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS)

رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2007 تطرقت هذه الدراسة بعد التعرض إلى المحاسبة ومبادئها، إلى التوافق المحاسبي الدولي ثم الإصلاحات المحاسبية في الجزائر التي نتجت عن نقائص المخطط الوطني للمحاسبة، كما عالجت برمجة التطبيق والتحضير للنظام المحاسبي المالي الجديد، من حيث الإطار القانوني ومهنة المحاسبة والانعكاسات الجبائية من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، ومدى تحضير المؤسسات له، واختتمت بمقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط الوطني للمحاسبة.

Quatrième. Etude de HAKIMI SAMIA : Le passage du P.C.N. 1975 aux nouvelles normes comptables internationales IAS/IFRS en Algérie : le Système Comptable Financier

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مولود معمري، 2011 تناولت هذه الدراسة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، الذي نتج عنه النظام المحاسبي المالي، الذي اتخذ من طرف المجلس المكلف بالتوحيد المحاسبي في الجزائر، وهو المجلس الوطني للمحاسبة، تحت إشراف وزارة المالية. بعد استعراض تاريخي وعرض المفاهيم النظرية للمحاسبة، وتقديم النظام المحاسبي القديم المخطط المحاسبي الوطني، والنظام المحاسبي الجديد النظام المحاسبي المالي. والنظر في مدى تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي الذي جاء بمصطلحات جديدة والذي يستلزم إعادة تنظيم حقيقي للمحاسبة المؤسسية.

حيث سعت هذه الدراسة الى محاولة فهم الأسباب الرئيسية التي دفعت بالسلطات العامة إلى الشروع في إصلاح من هذا القبيل ودراسة الآثار والقضايا التي ينطوي عليها تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الجزائرية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على مستوى تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر، وذلك من خلال توزيع استبانة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، للإجابة عليها من طرف ممارسين ومنفذين ومسؤولين متخصصين في الميدان، محاولة منا للوصول إلى نتائج واقعية. ومعرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي من حيث مضامينه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ويمكن إجمال أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الجداول التالية على الترتيب

أولا: أوجه التشابه:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

الجدول رقم: 1-1 مقارنة أوجه الشبه بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
طريقة جمع البيانات	الاستبيان	الاستبيان
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي التحليلي و منهج الدراسة الميدانية	المنهج الوصفي التحليلي و منهج الدراسة الميدانية
الدور	تقييم انعكاسات التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال	تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ثانيا: أوجه الاختلاف:

الجدول رقم (1 - 2) مقارنة أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
البيئة	أجريت الدراسات على مستوى دولي	أجريت في مؤسسات اقتصادية محلية في الجزائر
الوحدة المبحوثة	الوحدة المبحوثة في الدراسات السابقة كانت من المديرين وإداريين وموظفين.	الوحدة المبحوثة في هذه الدراسة مجموعة من الموظفين من مختلف المستويات الإدارية.
الإطار الزمني	2007، 2008، 2010، 2013	2019
الهدف	-الوقوف على رأي المهتمين بالممارسة المحاسبية في الجزائر فيما يخص تأييدهم (من عدمه) للنظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بعد ثلاثة سنوات من بداية تطبيقه. - تقديم نظرة تحليلية نقدية عن أبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات الضرورية للنظام المحاسبي المالي بالجزائر.	تهدف هذه الدراسة إلى: - الوقوف عند مضامين النظام المحاسبي المالي، وواقع تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر؛ - محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسات الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

<p>جاءت نتائج هذا البحث مختلفة.</p>	<p>-الإصلاح المحاسبي في الجزائر تأثر بالدور الذي تقوم معايير المحاسبية الدولية لإرساء به معايير المحاسبية الدولية لإرساء التوحيد المحاسبي الدولي، وهذا ما يظهر جليا في تبني الكثير من معايير المحاسبة الدولية.</p> <p>- تزايد التوجه نحو التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي استجابة لتطور الاستثمارات العالمية وتدويل رأس المال.</p>	<p>النتائج</p>
-------------------------------------	---	----------------

خلاصة الفصل:

يسمح محتوى النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية والقابلية للمقارنة إلا أن الوصول إلى هذه المزايا تعترضها بعض المشاكل والصعوبات تفرضها البيئة الاقتصادية الجزائرية. حيث أن النظام المحاسبي المالي يصعب تطبيق مضامينه كلها في الواقع الجزائري، بسبب ضعف الاقتصاد وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية.

لذلك فإن الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية فقط، وإنما تكمن في التطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه بالموازاة مع الإصلاح في المجالات الأخرى، من تسيير وتنظيم للاقتصاد وتعديل للقوانين وتنشيط للأسواق وتهيئة كل الظروف اللازمة، وبعده يأتي تغيير النظام المحاسبي كنتيجة حتمية وكلبنة أخيرة في بناء اقتصادي عصري تلعب المعلومة المالية، دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعدها تم التطرق في الجانب النظري إلى تحديد إشكالية الدراسة وتحديد التساؤلات وتوضيح أهميتها وأهدافها وأهم الدراسات السابقة، والتعاريف الإجرائية التي كانت ضمنيا في الفصل النظري، وبعد التطرق لمحتوى النظام المحاسبي المالي بكل ما يحمله من مفاهيم وخصائص، ثم عرض متطلبات تطبيقه على ثلاث مستويات في المؤسسات الاقتصادية ومهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي لنتطرق في الأخير إلى الصعوبات التي تحول دون التطبيق الكلي لمضامين النظام المحاسبي المالي. سنحاول في هذا الفصل عرض المنهج المستخدم في الدراسة إضافة إلى عينة الدراسة، وكذا أدوات الدراسة تقتضي الضرورة التطرق إلى الجانب التطبيقي الذي يعتبر من أهم الخطوات في البحث العلمي الذي يعتمد عليها الباحث، وذلك لتوظيف والتأكد من المعطيات التي وردت في الفصول النظرية، وإعطاء الدراسة جانب كمي أي تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية بواسطة الباحث أن ينفى أو يثبت فرضيات الدراسة.

وستتناول في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها

يتناول هذا المبحث الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، من إعداد، تصميم، تجريب وتوزيع الإستبانة، إجراءات العمل الميداني، إضافة إلى التطرق مجتمع الدراسة وخصائص العينة محل الدراسة، والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية (تحضير الاستبيان)

تطرقنا في الدراسة الميدانية بالإستناد إلى المنهج الوصفي الإستقرائي وهذا بإعداد الاستبيان بمختلف مراحلها وبدءا من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مرورا بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات وصولا إلى معالجة الاستمارة.

الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة والعينة

أولا -مجتمع الدراسة

أجريت هذه الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومصالحة الضرائب باعتبارهم مكلفين بتطبيق النظام المحاسبي المالي، كما تم إختيار عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية لاختيار افراد الدراسة، حيث تتكون عينة الدراسة من ممارسين لمهنة المحاسبة كمحاسبين، ماليين، جبائين، ومسؤولين في الميدان المحاسبي بإعتبار أن لهم علاقة مباشرة بمشكلة الدراسة، من خلال توزيع 75 إستبانة.

ثانيا -حدود عينة الدراسة

1. الحدود الزمنية:

مضمون ونتائج الدراسة مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية في حدود شهر (ماي 2019).

2. الحدود المكانية:

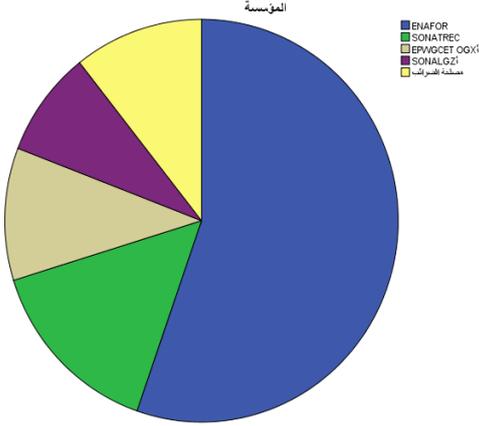
اشتملت الدراسة الاستبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية لمدينة ورقلة وضواحيها.

ثالثا -خصائص ومميزات افراد عينة الدراسة

إن الهدف من استخدام هذه الخصائص العامة، هو إبراز بعض التداخلات بينها وبين مختلف الأسئلة المكونة لمحاو الاستبيان. وما توفره من معلومات حول الظاهرة المدروسة عبر مختلف فئات المجتمع حيث تم إختيار عينة من مؤسسات إقتصادية لها وزن اقتصادي كبير إضافة إلى عينة من مصلحة الضرائب والقائمة على مراقبة تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما جاء جلها في القطاع العام رغم توزيع الاستبان على بعض مكاتب المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين حيث لم يقومو بملئها رغم الاتصال المتكرر بهم، وكانت عينة الدراسة تتصف بالخصائص الموالية:

1. المؤسسة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1)، أن أغلب أفراد العينة من المؤسسة الوطنية للتنقيب، حيث يمثلون 26 فرد من مجموع 47 أي ما يمثل 55,30 % ، أما بالنسبة لباقي المؤسسات فقد كانت أكبر إجابة من مؤسسة سونطراك بنسبة 14,90 % تليها مؤسسة الردم التقني بورقلة ومديرية الضرائب بنسبة 10,60 %، ونسبة 8,50 % لمؤسسة سولغاز.



جدول رقم (2-1): توزيع المشاركين حسب المؤسسة

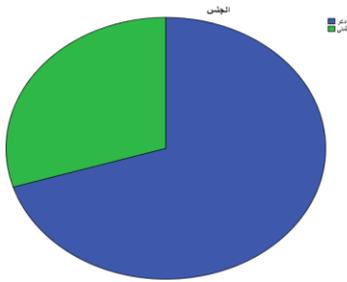
المؤسسة	التكرار	النسبة %
المؤسسة الوطنية للتنقيب	26	55,30
سونطراك	7	14,90
مؤسسة الردم التقني بورقلة	5	10,60
سولغاز	4	8,50
مديرية الضرائب	5	10,60
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى مخرجات SPSS V20

الشكل رقم (2-1) - توزيع المشاركين حسب المؤسسة -
المصدر: مخرجات SPSS V20

2. الجنس:

من خلال الجدول رقم (2-2) ، نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان بلغت 70,2 % في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 29,8 %.



جدول رقم (2-2): توزيع المشاركين حسب الجنس

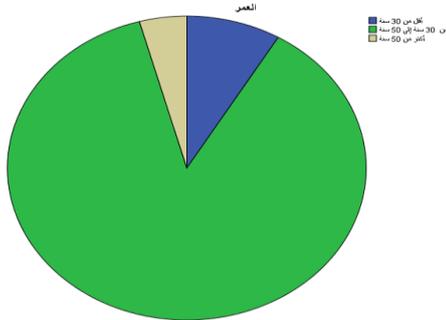
الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	33	70,2
أنثى	14	29,8
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى مخرجات SPSS V20

الشكل رقم (2-2) - توزيع المشاركين حسب الجنس -
المصدر: مخرجات SPSS V20

3. العمر:

إنطلاقاً من الجدول يمكن ملاحظة أن النسبة الكبيرة من المشاركين مركزة عند الفئة العمرية (من 30 سنة إلى 50 سنة) بنسبة 87,2 %، تليها فئة (أقل من 30 سنة) بنسبة 8,5 %، ونسبة 4,3 % لفئة (أكثر من 50 سنة).



جدول رقم (3-2): توزيع المشاركين حسب العمر

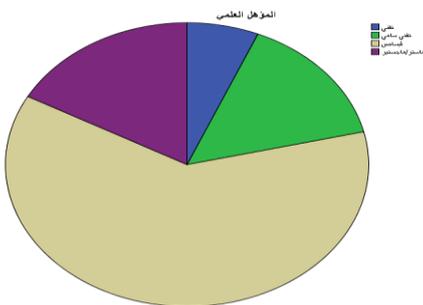
العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	4	8,5
من 30 سنة إلى 50 سنة	41	87,2
أكثر من 50 سنة	2	4,3
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً إلى مخرجات SPSS V20

الشكل رقم (3-2) - توزيع المشاركين حسب العمر -
المصدر: مخرجات SPSS V20

4. المؤهل العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم (2-4) السابق أن معظم أفراد العينة من حملة الليسانس بنسبة 61,7 %، وهي نسبة عالية يليها حملة الماجستير والماستر بنسبة 17 %، وكذا أصحاب التأهيل التقني سامي بنسبة 14,9 % وتقني بنسبة 6,4 %.



جدول رقم (4-2): توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

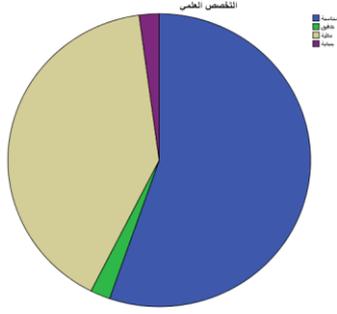
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
تقني	3	6,4
تقني سامي	7	14,9
ليسانس	29	61,7
ماستر/ماجستير	8	17,0
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً إلى مخرجات SPSS V20

الشكل رقم (4-2) - توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي -
المصدر: مخرجات SPSS V20

5. التخصص العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم (2-5) أن معظم أفراد العينة مؤهلين في التخصصات الميدانية، حيث كانت أعلى نسبة لأصحاب تخصص محاسبة بنسبة 55,3 %، يليها أصحاب تخصص مالية بنسبة 40,4 %، ثم تأتي الفئة ذات التخصص جباية بنسبة 2,1 %، مع الفئة ذات تخصص تدقيق بنسبة 2,1 % من عينة الدراسة.



الشكل رقم (5-2) - توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي - المصدر: مخرجات SPSS V20.

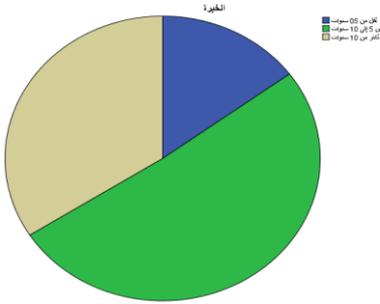
جدول رقم (5-2): توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
55,3	26	محاسبة
2,1	1	تدقيق
40,4	19	مالية
2,1	1	جباية
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى مخرجات SPSS V20.

6. الخبرة المهنية:

يلاحظ من الجدول رقم (6-2) أن معظم أفراد العينة من ذوي الخبرة الجيدة، حيث أن النسبة الأعلى لأصحاب الخبرة من 5-10 سنوات بنسبة 51,1%، يليها اصحاب الخبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 34% وفي الاخير فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 14,9%، من عينة الدراسة.



الشكل رقم (6-2) - توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية - المصدر: مخرجات SPSS V20.

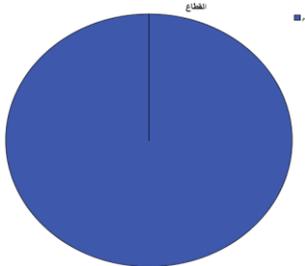
جدول رقم (6-2): توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	الخبرة المهنية
14,9	7	أقل من 05 سنوات
51,1	24	من 5 إلى 10 سنوات
34,0	16	أكثر من 10 سنوات
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى مخرجات SPSS V20.

7. القطاع:

نلاحظ أن كل المستجوبين من القطاع العام بنسبة 100,00%، وذلك راجع إلى عدم إرجاع الإستبانات التي وزعت على القطاع الخاص.



الشكل رقم (7-2) - توزيع المشاركين حسب القطاع - المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (7-2): توزيع المشاركين حسب القطاع

النسبة %	التكرار	القطاع
100,00	47	قطاع عام
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى مخرجات SPSS V20.

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات

أولا - إعداد الاستمارة وتصميم قائمة الأسئلة:

تم إعداد الاستمارة في هذه المرحلة بصفة بسيطة وواضحة الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، كما كانت الأسئلة متدرجة يقوم الأفراد باختيار البديل المتاح. وقد استعنا في ذلك بأراء بعض الأساتذة، وكذا بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال، وقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، والعمل بالمقابل عند التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين، والحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية. هذا فضلا عن المقدمة التي تنصدر إستمارة الإستبيان، والتي تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة، وإحاطتهم بأن المعلومات المدلى بما سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وختمت الاستمارة بشكر وتقدير أفراد العينة على تعاونهم.

1. هيكل إستمارة الإستبيان:

تضمنت إستمارة الإستبيان "47" سؤالاً موزعة على أربعة أقسام أساسية من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة:

- أسئلة مرتبطة بالخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة وتضم الأسئلة من "1-7".
- أسئلة مغلقة تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان.
- أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: تضمنت أسئلة هذا المحور معرفة رأي أفراد العينة حول تقييم واقع النظام المحاسبي ويضم الأسئلة من 8 - 17؛

المحور الثاني: يبحث هذا القسم مدى صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي ويضم الأسئلة من 18-44؛

المحور الثالث: يبحث هذا المحور عن آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ويضم الأسئلة من 45-47.

2. نشر وتوزيع الاستمارة:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (02)، جاءت مرحلة توزيعه على العينة المذكورة سابقا، اعتمدنا في توزيعه ونشره على عدة قنوات تمثلت فيما يلي:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان باليد؛
- زيارة الممارسين المهنيين؛
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

وتراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق في بعض الأحيان وأحيانا أخرى أسابيع، وعموما يمكن حصر عملية استرجاع الاستثمارات في الأتي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد؛
- الاتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها واسترجاع الاستثمارات؛
- الاتصال بالزملاء سابقا لاستلام الاستثمارات.

3. المشاكل والصعوبات:

بالرغم من حصولنا واستلامنا لحجم معين من الاستثمارات 56 استمارة، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التجاوب السلي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام الاستمارة الاستبيان على الإطلاق؛
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم زيارتنا المتكررة من اجل استرجاع الاستمارة؛
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الاقتصادية والوصول إلى العاملين في مصالحتها المحاسبية والمالية قصد تسليمهم استمارة الاستبيان والحصول على آرائهم وإجاباتهم وذلك كون بعض المسؤولين يعتبرون الإفصاح عن المعلومات يتنافى وسر المهنة.

4. صدق وثبات الاستبانة: تم القيام بإجراءات تقنين فقرات الإستبانة وذلك للتأكد من صحتها وثباتها كالتالي:

أ. **الصدق الظاهري للأداة** : تم عرض أداة الدراسة في صورها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (3) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في المحاسبة والإحصاء ويوضح الملحق رقم (4) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم حول مدى ملائمة الفقرات القياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة .

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبدتها المحكمون قام الباحث بإجراء بعض التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمون حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها بالاتفاق مع المشرف على ذلك، ليتم عرضه للتجريب.

ب. **تجريب الاستبيان**: تم تجريب الاستبيان على عينة مكونة من 10 فردا، للتعرف على درجة وضوح الأسئلة وفهمها من قبل المستجوبين هذا لتفادي تأويلات خاطئة حول الأسئلة المطروحة، وأسفرت هذا التجريب عن إعادة صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضوحا، ثم تم اعتماد الاستبيان وتوزيعه على العينة النهائية.

ت. اختبار ثبات الاستبانة: تم إجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (2-8): معامل الثبات ألفا كرونباخ

اختبار الفا كرونباخ	عدد الفقرات
.078	47

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى مخرجات SPSS V20.

1 طريقة الفا كرونباخ Alpha Cranbach: استخدمنا طريقة الفا كرونباخ Alpha Cranbach من خلال برنامج SPSS 20 لقياس ثبات الاستبانة وهو أسلوب مستخدم للتأكد من مصداقية مفردات العينة في الإجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء وكذلك لقياس ثبات المحتوى المتغيرات الدراسة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات 0.78 ومعامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات 0.883، ويمكن اعتبارها نسبة عالية لأنها تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.60، مما يدل على أن الباحثين يفهمون أسئلة الأداة بالطريقة نفسها وكما يقصد بها الباحث وعلى وجود علاقة تناسق وترابط بين عبارات الاستبيان، ما يدل على ثبات أداة الدراسة ووجود درجة كبيرة من الاتساق الداخلي بين عبارات قائمة الاستقصاء مما يعزز استخدامه في هذه الدراسة، والجدول الموالي يوضح اختبار معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبيان:

المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

أولا -فروض الدراسة:

- يعتمد النظام المحاسبي المالي SCF على طرق عرض وإفصاح مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يتوجب لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تكمن أهم العوائق والصعوبات جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي في التقييم وإعادة التقييم؛
- لإنجاح النظام المحاسبي المالي يقتضي جملة من الإصلاحات والتحيين موازاة مع المعايير المحاسبية الدولية.

ثانيا - مقياس الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات، تم استخدام مقياس " ليكارت الثلاثي " للإجابة على أسئلة الاستبيان حيث تم اعطاء كل فئة من اجابات الاستبيان المستخدم في عينة البحث قيمة متزايدة تصاعديا وفقا للدرجة موافقة الفرد مع الأخذ بعين الاعتبار البنود الايجابية والبنود السلبية في الاستبيان. والجدول الموالي يبين الدرجات الترتيبية لمقياس ليكارت الثلاثي:

جدول رقم (2-9): الدرجات الترتيبية والمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت

3	موافق
2	محايد
1	غير موافق
2	المتوسط الحسابي المرجح

المصدر: من إعداد الطلبة

سنقوم بعرض نتائج الدراسة التي توصلنا إليها من خلال تطبيق أدوات الدراسة بحيث تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي، وإرتأينا دراسة إتجاه آراء عينة الدراسة فيما يخص الفرضيات المعدة وفقا لهذا المقياس، كما أن المتوسط الحسابي يساوي 2 (درجة)، وهو ما سيتم الاعتماد عليه في تحليل النتائج الاحصائية لأجوبة أفراد عينة الدراسة في المبحث الموالي.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS 20 وبرنامج EXCEL2007 من اجل تمثيل البيانات التي تم الحصول عليها سابقا بيانيا بواسطة دوائر نسبية، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الحصول عليها. التحليل متغيرات الدراسة، ومن هذه الأساليب:

- الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في التكرارات والنسبة المئوية للتعرض على خصائص عينة الدراسة؛
- إختيار درجة مصداقية لحساب معامل الارتباط الفا كرونباخ في الحكم على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة و قد بلغت نسبة 78 % حيث أنها تزيد عن النسبة المقبولة 60% فإن ذلك يعني إمكانية الاعتماد على نتائج الإستبيان و الإطمئنان إلى مصداقيته في تحقيق أهداف البحث.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث عرض لنتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من المستجوبين، من خلال التحليل الإحصائي لنتائج اختبار الاستبانة ومناقشتها.

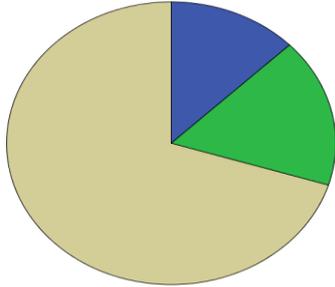
المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية

الفرع الأول: تقييم النظام المحاسبي المالي

في هذا الجزء سوف نقوم بدراسة وتحليل المحور الأول من الاستبيان والذي يرتبط بمجموعة الأسئلة (من السؤال الثامن إلى غاية السؤال السابع عشر)، حيث تهتم هذه الأسئلة بإستطلاع رأي المستجوبين حول تقييم النظام المحاسبي المالي ومدى فعاليته.

– بالنسبة للسؤال الثامن المتعلق باعتقاد أن الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة 70,2% من المستجوبين يرى بأن هذه الممارسات غير قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة، بينما نسبة 12,8% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت مانسبته 17,00% من رأي المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل تعتقد أن الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني " PCN " لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة؟



الشكل رقم (2-8) – السؤال رقم 08-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

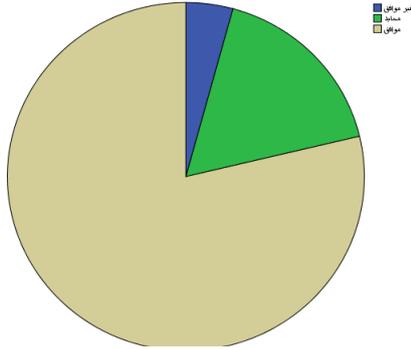
جدول رقم (2-10): السؤال 08

النسبة %	التكرار	البيان
12,80	6	غير موافق
17,00	8	محايد
70,20	33	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال التاسع المتعلق باعتقاد أن الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، ضرورة مواكبة هاته التحولات، 78,70% من المستجوبين يرى بأن هذه الإصلاحات ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة، بينما نسبة 4,30% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت 17,00% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل ترى أن الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، ضرورية لمواكبة هاته التحولات؟



الشكل رقم (2-9) – السؤال رقم 09-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

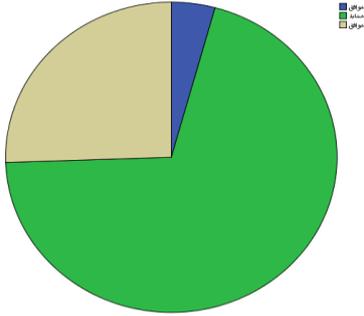
جدول رقم (2-11): السؤال 09

النسبة %	التكرار	البيان
4,30	2	غير موافق
17,00	8	محايد
78,70	37	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال العاشر الذي جاء في مضمونه أن الإصلاحات الاقتصادية الراهنة سبب الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، 25,5% من المستجوبين يرى بأنها هي السبب، بينما نسبة 4,3% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت مانسبته 70,2% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

أسباب الإصلاحات المحاسبية الراهنة هي الإصلاحات الاقتصادية الراهنة



الشكل رقم (2-10) – السؤال رقم 10-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

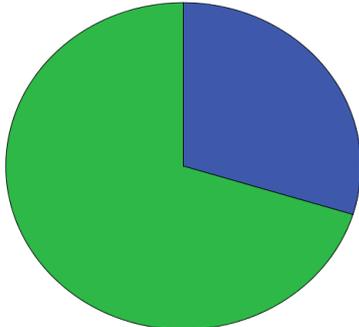
جدول رقم (2-12): السؤال 10

النسبة %	التكرار	البيان
4,30	2	غير موافق
70,20	33	محايد
25,50	12	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الحادي عشر الذي جاء في مضمونه أن متطلبات المناخ الدولي (الشراكة الدولية، العولمة، ...) هي سبب الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، 70,2% من المستجوبين يرى بأنها هي السبب، بينما نسبة 29,8% من المستجوبين كانت أرواهم محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

أسباب الإصلاحات المحاسبية الراهنة هي متطلبات المناخ الدولي (الشراكة الدولية، العولمة، ...)



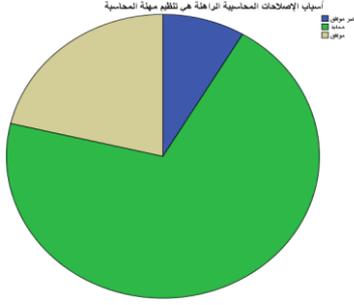
الشكل رقم (2-11) – السؤال رقم 11-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-13): السؤال 11

النسبة %	التكرار	البيان
29,80	14	محايد
70,20	33	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

-بالنسبة للسؤال الثاني عشر الذي جاء في مضمونه أن تنظيم مهنة المحاسبة هي سبب الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، 21,3% من المستجوبين يرى بأنها هي السبب، بينما نسبة 8,5% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 70,2% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



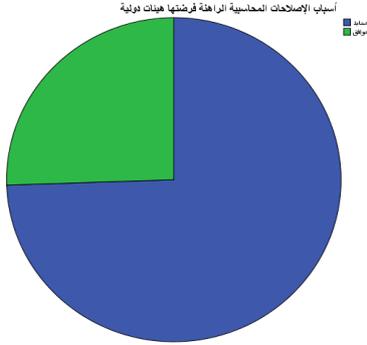
الشكل رقم (2-12) – السؤال رقم 12-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-14): السؤال 12

النسبة %	التكرار	البيان
8,50	4	غير موافق
70,20	33	محايد
21,30	10	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

مضمونه أن هناك هيئات دولية فرضت هاته الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، 25,5% من المستجوبين يرى بأنها هي السبب، وكانت باقي المستجوبين محايدة بنسبة 74,50% وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



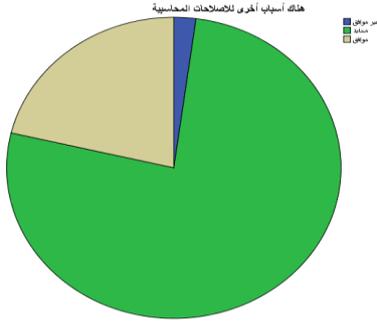
الشكل رقم (2-13) – السؤال رقم 13-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-15): السؤال 13

النسبة %	التكرار	البيان
74,50	35	محايد
25,50	12	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

- بالنسبة للسؤال الرابع عشر الذي جاء في مضمونه أن وجود أسباب أخرى أدت إلى الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجزائري SCF، 21,3% من المستجوبين يرى بأن هناك أسباب أخرى، بينما نسبة 2,1% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 76,6% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



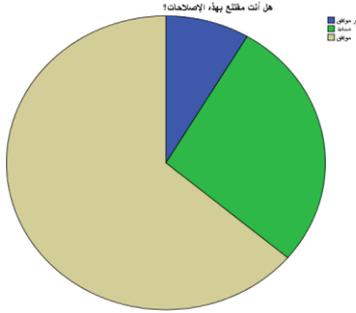
الشكل رقم (2-14) – السؤال رقم 14-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-16): السؤال 14

النسبة %	التكرار	البيان
2,10	1	غير موافق
76,60	36	محايد
21,30	10	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الخامس عشر المتعلق باقتناع المستجوب بهذه الإصلاحات المحاسبية، 8,8% من المستجوبين مقتنع بهذه الإصلاحات، بينما نسبة 8,5% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 27,7% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



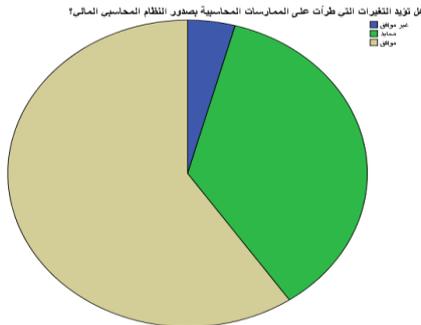
الشكل رقم (2-15) – السؤال رقم 15-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-17): السؤال 15

النسبة %	التكرار	البيان
8,50	4	غير موافق
27,70	13	محايد
63,80	30	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السادس عشر الذي جاء في مضمونه تأييد التغييرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدد النظام المحاسبي المالي، 59,6% من المستجوبين كانت إجاباتهم موافق لذلك، بينما نسبة 4,3% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت مانسبته 36,2% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



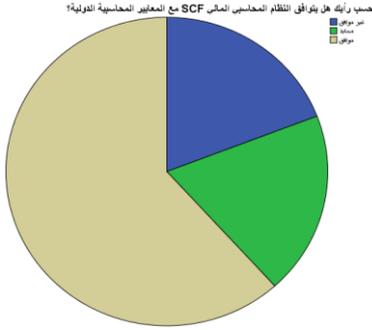
الشكل رقم (2-16) – السؤال رقم 16-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-18): السؤال 16

النسبة %	التكرار	البيان
4,30	2	غير موافق
36,20	17	محايد
59,60	28	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السابع عشر المتعلق بتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية، 61,7% من المستجوبين كانت إجاباتهم وجود توافق لنظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية، بينما نسبة 19,1% من المستجوبين يرى عكس ذلك، و كانت نسبة 19,1% من المستجوبين محايدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:



الشكل رقم (2-17) – السؤال رقم 17-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-19): السؤال 17

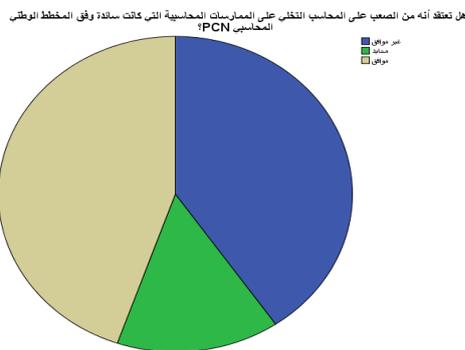
النسبة %	التكرار	البيان
19,10	9	غير موافق
19,10	9	محايد
61,70	29	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

الفرع الثاني: صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي

في هذا الجزء سوف نقوم بدراسة وتحليل المحور الثاني من الاستبيان والذي يرتبط بمجموعة الأسئلة (من السؤال الثامن عشر إلى غاية السؤال الرابع والأربعون)، تهتم هذه الأسئلة بالتطلع حول آراء المستجوبين حول الصعوبات التي تحول دون تطبيق النظام المحاسبي المالي.

– بالنسبة للسؤال الثامن عشر المتعلق باعتقاد أنه من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة وفق المخطط الوطني المحاسبي PCN، 44,7% من المستجوبين وافقوا الرأي، بينما نسبة 40,4% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت آراء نسبة 14,9% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



الشكل رقم (2-18) – السؤال رقم 18-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

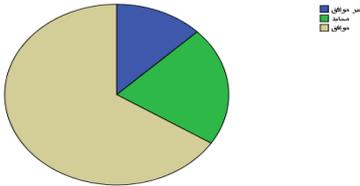
جدول رقم (2-20): السؤال 18

النسبة %	التكرار	البيان
40,40	19	غير موافق
14,90	7	محايد
44,70	21	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال التاسع عشر المتعلق باعتقاد أن المحاسب بخبرته الحالية قادر على تطبيق هذا النظام، 66% من المستجوبين يوافقون ذلك، بينما نسبة 12,8% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 21,3% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل تعتقد أن المحاسب بخبرته الحالية قادر على تطبيق هذا النظام



الشكل رقم (2-19) – السؤال رقم 19-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

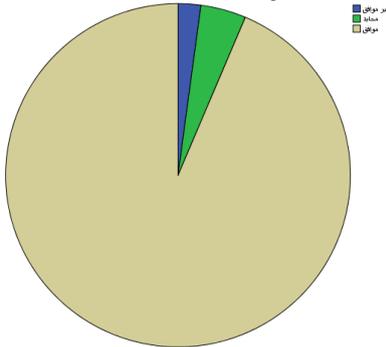
جدول رقم (2-21): السؤال 19

النسبة %	التكرار	البيان
12,80	6	غير موافق
21,30	10	محايد
66,00	31	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال العشرون الذي جاء في مضمونه فكرة إعادة تكوين المحاسب، حيث 93,6% من المستجوبين يرى بأنها يجب إعادة تكوين المحاسب، بينما نسبة 2,1% من المستجوبين يرى عكس ذلك، بينما كانت نسبة 4,3% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل أنت مع فكرة إعادة تكوين المحاسب؟



الشكل رقم (2-20) – السؤال رقم 20-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

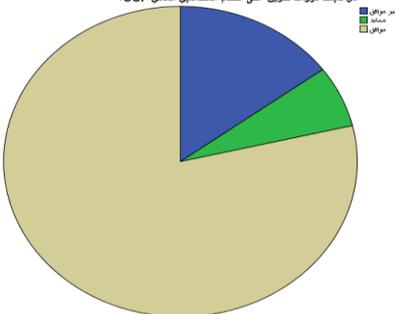
جدول رقم (2-22): السؤال 20

النسبة %	التكرار	البيان
2,10	1	غير موافق
4,30	2	محايد
93,60	44	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الواحد والعشرون الذي جاء في مضمونه ما إن تابع المستجوب دورات تكوين على النظام المحاسبي المالي SCF، فكانت نسبة 78,7% من المستجوبين الذين تابعوا الدورات، بينما نسبة 14,9% من المستجوبين عكس ذلك، بينما كانت نسبة 6,4% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل تابعت دورات تكوين على النظام المحاسبي المالي SCF؟



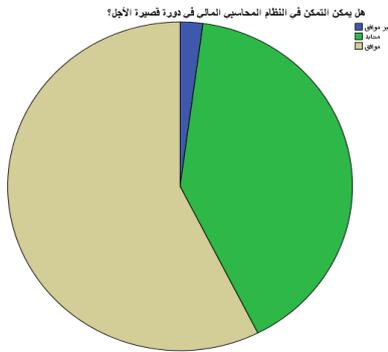
الشكل رقم (2-21) – السؤال رقم 21-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-23): السؤال 21

النسبة %	التكرار	البيان
14,90	7	غير موافق
6,40	3	محايد
78,70	37	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

- بالنسبة للسؤال الثاني و العشرون الذي جاء في مضمونه هل يمكن التمكن في النظام المحاسبي المالي في دورة قصيرة الأجل، فكان 57,4 % من المستجوبين يرون أن الفترة كافية، بينما نسبة 2,1 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، و كانت مانسبته 40,4 % من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



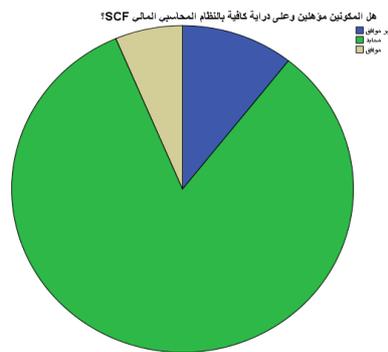
الشكل رقم (22-2) – السؤال رقم 22-
المصدر: مخرجات SPSS V20

جدول رقم (2-24): السؤال 22

النسبة %	التكرار	البيان
2,10	1	غير موافق
40,40	19	محايد
57,40	27	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20

- بالنسبة للسؤال الثالث والعشرون الذي جاء في مضمونه أن المكونين مؤهلين وعلى دراية كافية بالنظام المحاسبي المالي SCF، فأجاب 6,4 % من المستجوبين بأن المكونين على دراية كافية بالنظام المحاسبي المالي، بينما نسبة 10,6 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت آراء 83 % من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



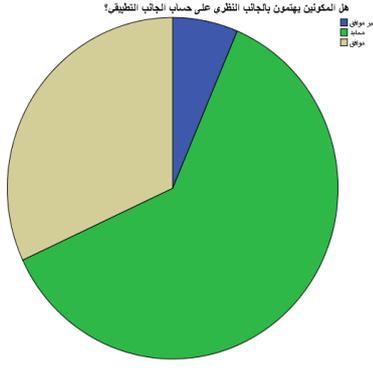
الشكل رقم (23-2) – السؤال رقم 23-
المصدر: مخرجات SPSS V20

جدول رقم (2-25): السؤال 23

النسبة %	التكرار	البيان
10,60	5	غير موافق
83,00	39	محايد
6,40	3	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20

- بالنسبة للسؤال الرابع و العشرون الذي جاء في مضمونه أن المكونين يهتمون بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي، 31,9 % من المستجوبين يرى بأنها هي السبب، بينما نسبة 6,4 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، و كانت نسبة 61,7 % من المستجوبين محايدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:



الشكل رقم (2- 24) – السؤال رقم 24-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

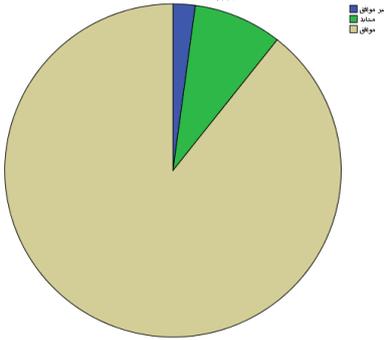
جدول رقم (2- 26): السؤال 24

البيان	التكرار	النسبة %
غير موافق	3	6,40
محايد	29	61,70
موافق	15	31,90
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الخامس والعشرون المتعلق بالموافقة على فكرة تنظيم مؤتمرات وندوات تجمع المحاسبين للتشاور حول كفاءات تطبيق هذا النظام، والمشاكل التي تواجههم، 89,4% من المستجوبين أيدوا هذه الفكرة، بينما نسبة 2,1% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وبنسبة 8,5% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل توافق على فكرة تنظيم مؤتمرات وندوات تجمع المحاسبين للتشاور حول كفاءات تطبيق هذا النظام، والمشاكل التي تواجههم؟



الشكل رقم (2- 25) – السؤال رقم 25-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

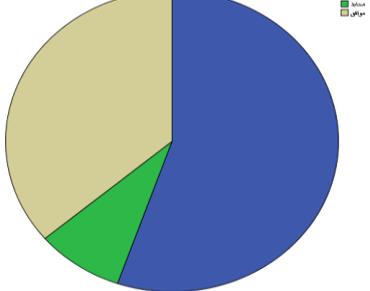
جدول رقم (2- 27): السؤال 25

البيان	التكرار	النسبة %
غير موافق	1	2,1
محايد	4	8,5
موافق	42	89,4
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السادس والعشرون الذي جاء في مضمونه هل سبق لك الحضور لمثل هذه الندوات والمؤتمرات نسبة 36,2% من المستجوبين كانت إجاباتهم موافق لذلك، بينما نسبة 55,3% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وبلغت نسبة 8,5% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل سبق لك الحضور لمثل هذه الندوات والمؤتمرات؟



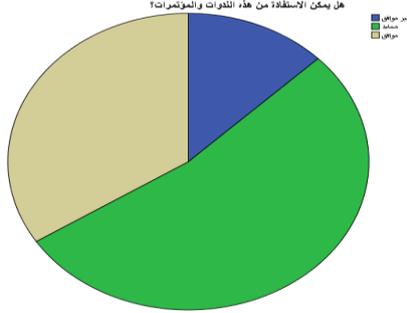
الشكل رقم (2- 26) – السؤال رقم 26-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2- 28): السؤال 26

البيان	التكرار	النسبة %
غير موافق	26	55,3
محايد	4	8,5
موافق	17	36,2
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السابع والعشرون المتعلق بإمكانية الاستفادة من هذه الندوات والمؤتمرات، فكانت نسبة 34% من المستجوبين كانت إجاباتهم بموافق، بينما نسبة 12,8% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 53,2% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



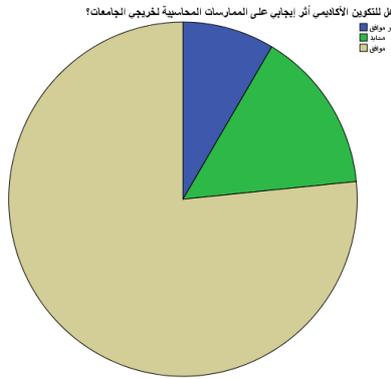
الشكل رقم (2- 27) – السؤال رقم 27-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2- 29): السؤال 27

النسبة %	التكرار	البيان
12,8	6	غير موافق
53,2	25	محايد
34,0	16	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الثامن والعشرون المتعلق بأن للتكوين الأكاديمي أثر إيجابي على الممارسات المحاسبية لخريجي الجامعات، فنسبة 76,6% من المستجوبين كانت إجاباتهم وجود أثر إيجابي، بينما نسبة 8,5% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 14,9% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



الشكل رقم (2- 28) – السؤال رقم 28-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2- 30): السؤال 28

النسبة %	التكرار	البيان
8,5	4	غير موافق
14,9	7	محايد
76,6	36	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال التاسع والعشرون المتضمن ضرورة إصلاح نظام التعليم والتكوين للمحاسبين ليتماشى مع النظام المحاسبي المالي SCF، فكانت نسبة 89,4% من المستجوبين بالموافقة على ضرورة إصلاح نظام التعليم بينما نسبة 8,5% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 2,1% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل أنت مع ضرورة إصلاح نظام التعليم والتكوين للمحاسبين ليتماشى مع النظام المحاسبي المالي SCF؟



الشكل رقم (2- 29) – السؤال رقم 29-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

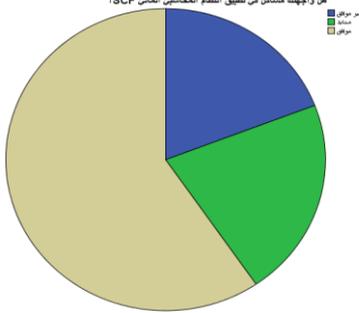
جدول رقم (2- 31): السؤال 29

النسبة %	التكرار	البيان
2,1	1	غير موافق
8,5	4	محايد
89,4	42	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الثلاثون المتعلق بمواجهة مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي، فكانت نسبة 59,6% من المستجوبين كانت تواجههم مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، بينما نسبة 19,1% من المستجوبين يرى عكس ذلك، و كانت نسبة 21,3% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل واجهتكم مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؟



الشكل رقم (2- 30) – السؤال رقم 30-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

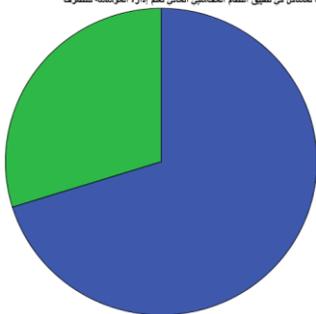
جدول رقم (2- 32): السؤال 30

النسبة %	التكرار	البيان
19,1	9	غير موافق
21,3	10	محايد
59,6	28	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الواحد والثلاثون المتضمن عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم إعلام إدارة المؤسسة للتصرف، فكانت نسبة 29,8% من المستجوبين كانت إجابتهم موافقة للفكرة، بينما نسبة 70,2% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي تعلم إدارة المؤسسة للتصرف



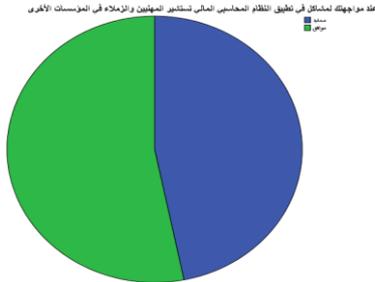
الشكل رقم (2- 31) – السؤال رقم 31-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2- 33): السؤال 31

النسبة %	التكرار	البيان
70,2	33	محايد
29,8	14	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الثاني والثلاثون المتضمن عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم إستشارات المهنيين والزملاء في المؤسسات الأخرى، فكانت نسبة 53,2% من المستجوبين كانت إيجابتهم موافقة للفكرة، وكانت نسبة 46,8% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



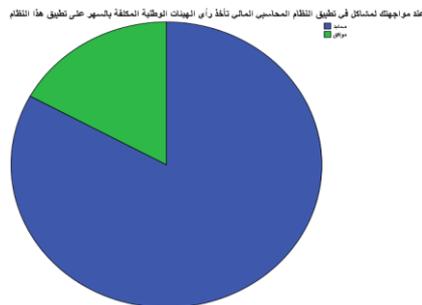
جدول رقم (2-34): السؤال 32

النسبة %	التكرار	البيان
46,8	22	محايد
53,2	25	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

الشكل رقم (2-32) – السؤال رقم 32-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الثالث والثلاثون المتضمن عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم أخذ رأي الهيئات الوطنية المكلفة بالسهر على تطبيق هذا النظام، فكانت نسبة 17% من المستجوبين كانت إيجابتهم موافقة للفكرة، وكانت نسبة 83% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



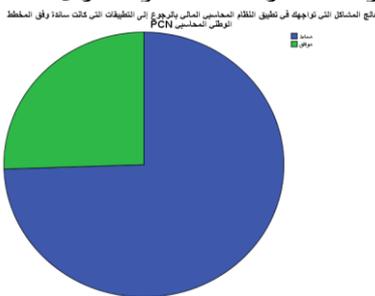
جدول رقم (2-35): السؤال 33

النسبة %	التكرار	البيان
83,0	39	محايد
17,0	8	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

الشكل رقم (2-33) – السؤال رقم 33-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الرابع والثلاثون المتضمن عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم الرجوع إلى التطبيقات التي كانت سائدة وفق المخطط الوطني المحاسبي PCN، فكانت نسبة 25,5% من المستجوبين كانت إيجابتهم موافقة للفكرة، و كانت نسبة 74,5% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



جدول رقم (2-36): السؤال 34

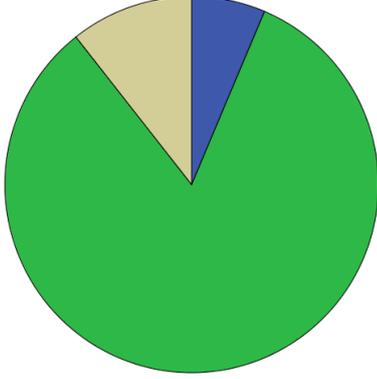
النسبة %	التكرار	البيان
74,5	35	محايد
25,5	12	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

الشكل رقم (2-34) – السؤال رقم 34-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الخامس والثلاثون المتضمن عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم الرجوع إلى كيفية المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية، فكانت نسبة 10,6% من المستجوبين كانت إجاباتهم موافقة للفكرة بينما نسبة 6,4% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 83% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

تعالج المشاكل التي تواجهك في تطبيق النظام المحاسبي المالي بالرجوع إلى كيفية المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية



الشكل رقم (2-35) – السؤال رقم 35-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

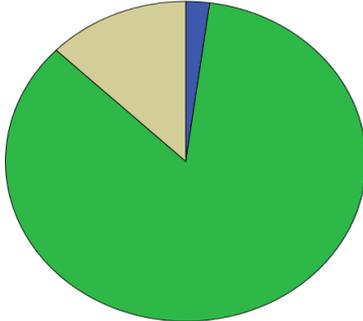
جدول رقم (2-37): السؤال 35

النسبة %	التكرار	البيان
6,4	3	غير موافق
83,0	39	محايد
10,6	5	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السادس والثلاثون المتضمن عند مواجهتك لمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم الرجوع إلى كيفية المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية، فكانت نسبة 10,6% من المستجوبين إجاباتهم موافقة للفكرة بينما نسبة 6,4% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 83% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

تعالج المشاكل التي تواجهك في تطبيق النظام المحاسبي المالي استنادا إلى نماذج محاسبية مشابهة لنماذج أخرى مثل النموذج الفرنسي PCG



الشكل رقم (2-36) – السؤال رقم 36-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

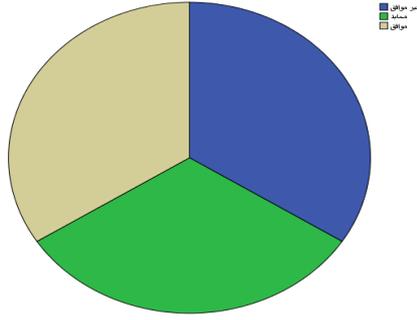
جدول رقم (2-38): السؤال 36

النسبة %	التكرار	البيان
2,1	1	غير موافق
85,1	40	محايد
12,8	6	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السابع والثلاثون المتضمن أن الفترة التي بين صدور النظام المحاسبي المالي SCF وتاريخ إلزامية تطبيقه، كافية لتأهيل المؤسسة لكي تستطيع تطبيق هذا النظام، فكانت نسبة 34% من المستجوبين إجاباتهم موافقة على أنها كافية، بينما نسبة 34% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 31,9% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

هل ترى أن الفترة التي بين صدور النظام المحاسبي المالي SCF وتاريخ الإجابة تطبيقه، كافية لتأهيل المؤسسة لدى تستطيع تطبيق هذا النظام؟



الشكل رقم (2-37) – السؤال رقم 37-

المصدر: مخرجات SPSS V20.

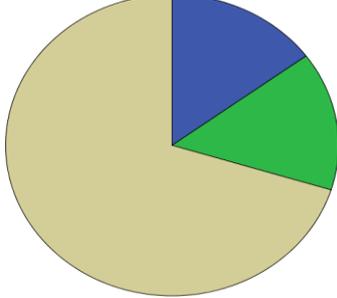
جدول رقم (2-39): السؤال 37

النسبة %	التكرار	البيان
34,0	16	غير موافق
31,9	15	محايد
34,0	16	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

- بالنسبة للسؤال الثامن والثلاثون المتعلق بتأثير الممارسات المحاسبية في الجزائر بالتنظيم الجبائي؟، فكانت نسبة 70,2 % من المستجوبين إجابتهم أن الممارسات المحاسبية تؤثر، بينما نسبة 14,9 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 14,9 % من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

حسب رأيك هل تتأثر الممارسات المحاسبية في الجزائر بالتنظيم الجبائي؟



الشكل رقم (2-38) – السؤال رقم 38-

المصدر: مخرجات SPSS V20.

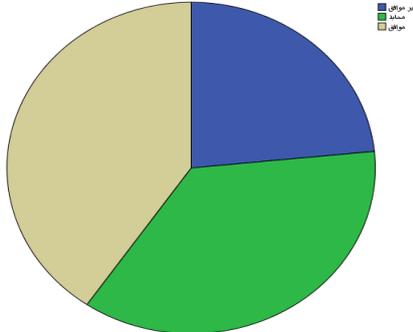
جدول رقم (2-40): السؤال 38

النسبة %	التكرار	البيان
14,9	7	غير موافق
14,9	7	محايد
70,2	33	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

المتعلق بوجود توافق بين النظام الجبائي الحالي مع النظام المحاسبي المالي، فكانت نسبة 40,4 % من المستجوبين كانت إجابتهم وجود توافق، بينما نسبة 23,4 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 36,2 % من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

يوجد توافق بين النظام الجبائي الحالي مع النظام المحاسبي المالي؟



الشكل رقم (2-39) – السؤال رقم 39-

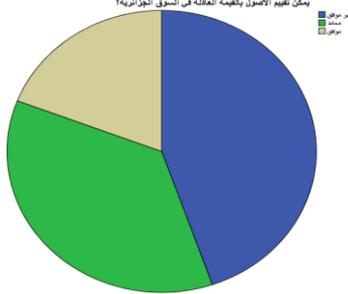
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-41): السؤال 39

النسبة %	التكرار	البيان
23,4	11	غير موافق
36,2	17	محايد
40,4	19	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الأربعون المتعلق بأنه يمكن تقييم الأصول بالقيمة العادلة في السوق الجزائرية، فكانت نسبة 19,1% من المستجوبين أي يمكن تقييم الأصول بالقيمة العادلة، بينما نسبة 44,7% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 36,2% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



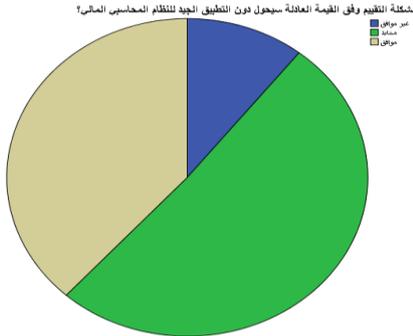
الشكل رقم (2-40) – السؤال رقم 40-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-42): السؤال 40

النسبة %	التكرار	البيان
44,7	21	غير موافق
36,2	17	محايد
19,1	9	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الواحد والأربعون المتعلق بمشكلة التقييم وفق القيمة العادلة سيحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، فكانت نسبة 38,3% من المستجوبين يوافقون الفكرة، بينما نسبة 10,6% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 51,1% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



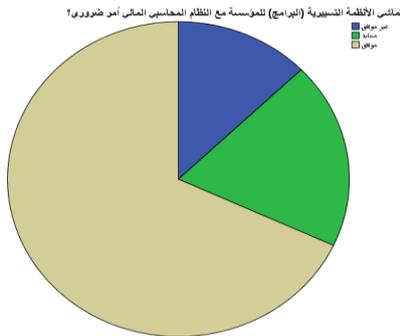
الشكل رقم (2-41) – السؤال رقم 41-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-43): السؤال 41

النسبة %	التكرار	البيان
10,6	5	غير موافق
51,1	24	محايد
38,3	18	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الثاني والأربعون المتعلق بتماشي الأنظمة التسييرية للمؤسسة (البرامج) مع النظام المحاسبي المالي أمر ضروري، فكانت نسبة 32% من المستجوبين، بينما نسبة 12,8% من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 19,1% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



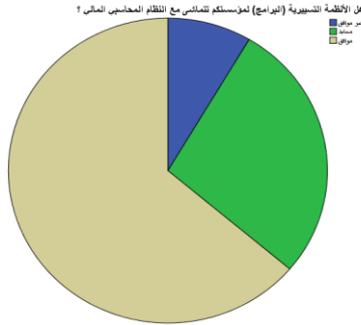
الشكل رقم (2-42) – السؤال رقم 42-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-44): السؤال 42

النسبة %	التكرار	البيان
12,8	6	غير موافق
19,1	9	محايد
68,1	32	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال الثالث و الأربعة المتعلق بالأنظمة التسييرية (البرامج) لمؤسستكم تتماشى مع النظام المحاسبي المالي، فكانت نسبة 63,8 % من المستجوبين إجابتهم أنها تتماشى، بينما نسبة 8,5 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، و كانت نسبة 27,7 % من المستجوبين محايدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:



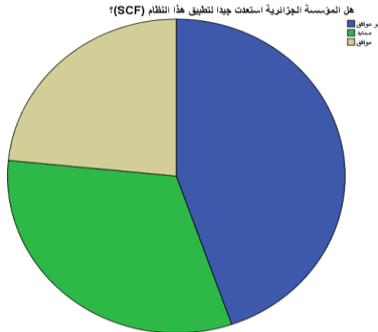
الشكل رقم (2- 43) – السؤال رقم 43-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2- 45): السؤال 43

النسبة %	التكرار	البيان
8,5	4	غير موافق
27,7	13	محايد
63,8	30	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

أنا المؤسسة الجزائرية استعدت جيدا لتطبيق هذا النظام (SCF)؟، فكانت نسبة 23,4 % من المستجوبين إجابتهم أن المؤسسات الجزائرية استعدت، بينما نسبة 44,7 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 31,9 % من المستجوبين محايدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:



الشكل رقم (2- 44) – السؤال رقم 44-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2- 46): السؤال 44

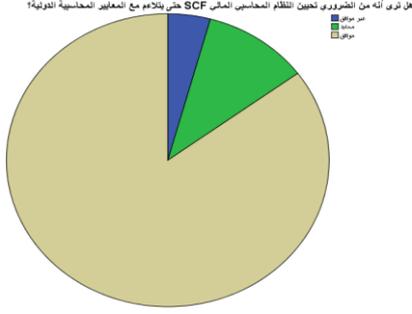
النسبة %	التكرار	البيان
44,7	21	غير موافق
31,9	15	محايد
23,4	11	موافق
100,00	47	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات SPSS V20.

الفرع الثالث: أفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

وتضم الأسئلة من الخامس والأربعون إلى غاية السابع والأربعون وذلك على النحو التالي:

– بالنسبة للسؤال الخامس والأربعون المتعلق بأنه من الضروري تحيين النظام المحاسبي المالي SCF حتى يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية، فكانت نسبة 85,1 % من المستجوبين إجابتهم موافقة، بينما نسبة 4,3 % من المستجوبين يرى عكس ذلك، وكانت نسبة 10,6 % من المستجوبين محايدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:



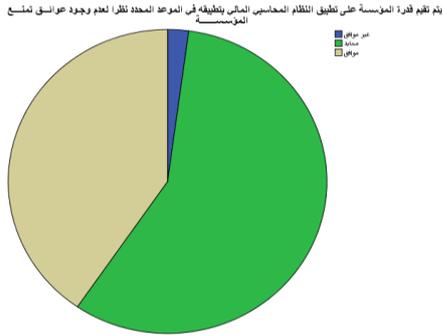
الشكل رقم (2-45) – السؤال رقم 45-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-47): السؤال 45

البيان	التكرار	النسبة %
غير موافق	2	4,3
محايد	5	10,6
موافق	40	85,1
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السادس و الأربعة المتعلق بأنه يتم تقييم قدرة المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي بتطبيقه في الموعد المحدد نظراً لعدم وجود عوائق تمنع المؤسسة، فكانت نسبة 40,4% من المستجوبين إجاباتهم موافقة بينما نسبة 2,1% من المستجوبين يرى عكس ذلك، و كانت نسبة 57,4% من المستجوبين محايدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:



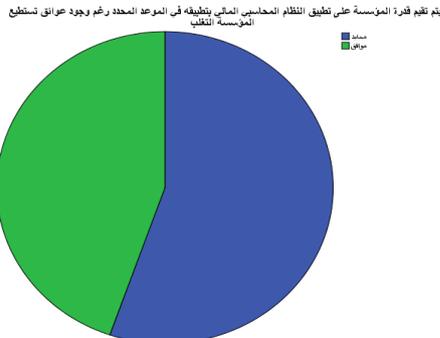
الشكل رقم (2-46) – السؤال رقم 46-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-48): السؤال 46

البيان	التكرار	النسبة %
غير موافق	1	2,1
محايد	27	57,4
موافق	19	40,4
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

– بالنسبة للسؤال السابع والأربعة المتعلق يتم تقييم قدرة المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي بتطبيقه في الموعد المحدد رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسة التغلب عليها، فكانت نسبة 44,7% من المستجوبين إجاباتهم موافقة، وكانت نسبة البقية 55,3% من المستجوبين محايدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:



الشكل رقم (2-47) – السؤال رقم 47-
المصدر: مخرجات SPSS V20.

جدول رقم (2-49): السؤال 47

البيان	التكرار	النسبة %
محايد	26	55,3
موافق	21	44,7
المجموع	47	100,00

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى مخرجات SPSS V20.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

الفرع الأول: تفسير وتحليل المخرجات

أهم ما يمكن استخلاص من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

– عدم قدرة المخطط الوطني المحاسبي على مواكبة التحولات الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، وعليه فهناك اقتناع وإجماع من قبل أصحاب العمل الميداني بضرورة هذه الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي؛

– هناك شبه إجماع حول صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب والتي طبقتها منذ أكثر من ربع قرن، مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي؛

– هناك إجماع على ضرورة تكوين المحاسبين في دورات طويلة الأجل من أجل التأهيل الأمثل للممارسات المحاسبية في النظام المالي المحاسبي؛

– هناك إجماع على ضرورة تنظيم مؤتمرات وندوات تجمع المحاسبين للتشاور حول كفاءات تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومعالجة ومناقشة المشاكل المواجهة في الممارسات المحاسبية؛

– هناك إجماع على ضرورة تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسب حتى يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي مع ضرورة إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي إنطلاقاً من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية وإدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل على منظومة التعليم والتكوين المحاسبي؛

– هناك شبه إجماع على توافق النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي، فهناك بعض نقاط الاختلاف، فالنظام المحاسبي المالي لم تواكبه تعديلات على النظام الضريبي أو الممارسات الجبائية التي كانت تطبق استناداً للمخطط الوطني المحاسبي؛

– هناك إجماع على ضعف إستعداد معظم المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد أساساً من معايير المحاسبة الدولية؛

– هناك إجماع على ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي، من أجل الرقي إلى المعايير المحاسبة الدولية وبلوغ الهدف المرجو.

الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات

– بالنسبة للفرضية الأولى: يعتمد النظام المحاسبي المالي SCF على طرق عرض وإفصاح مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، فالنظام المحاسبي المالي يعتمد إلى حد كبير بمعايير المحاسبة العالمية، إلا أن ضعف ثقافة الإفصاح المالي لدى المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر حالاً دون التطبيق الأمثل لهذا النظام؛

- بالنسبة للفرضية الثانية: يتوجب لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال إلزامية تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسبين حتى يتمكنون من تطبيق النظام المحاسبي المالي على أحسن وجه، مع الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقاً من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية، إضافة إلى تنظيم مؤتمرات وندوات محلية وعالمية من أجل مناقشة المشاكل والصعوبات الموجهة من خلال تأدية الممارسات المحاسبية؛
- بالنسبة للفرضية الثالثة: تكمن أهم العوائق والصعوبات جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي في التقييم وإعادة التقييم، حيث نرى من خلال النتائج السابقة أنه من أبرز نقاط ضعف تطبيق النظام المحاسبي المالي، عدم التوقف على التقييم بالقيمة العادلة في السوق الجزائرية، وهذا لعدم وجود طرق و وسائل تقييم حقيقية متجانسة في هذه السوق، إضافة لانعدام سوق مالي فعال في الجزائر؛
- بالنسبة للفرضية الرابعة: لإنجاح النظام المحاسبي المالي يقتضي جملة من الإصلاحات والتحيين موازاة مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما أجمع عليه أغلب المستجوبين من خلال إجاباتهم على الإستبانة.

خلاصة الفصل:

بناء على الدراسة الميدانية التي اجريت وبعد اختبار صدق وثبات اداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة والمتعلقة بأراء الممارسين للمحاسبة في الجزائر حول تقييم أداء تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، وبعد اختبار الفرضيات تم استخلاص مايلي:

- أن هناك رغبة عند المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية بالتكوين والتأهيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي استنادا إلى معايير عالمية موحدة من أجل الرقي بهذا النظام إلى الأهداف المرجوة منه؛
- يجب على الدولة الجزائرية تفعيل السوق المالية المحلية، وتعزيز مبدأ الافصاح عن القوائم المالية لدى التعاملين الاقتصاديين من أجل تنمية الاقتصاد والاستثمار المحلي.

خاتمة

1. الخاتمة:

إن أهم ما توصلنا إليه من خلال تناولنا لموضوع تقييم أداء تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، تحليل ومعالجة إشكالية البحث التي كانت تتمحور حول مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق الاهداف المرجوة منه، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من الجانب النظري من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى انطلاقاً من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب والأدوات الإحصائية.

لقد فرضت الأزمات العالمية والثورات الصناعية والاقتصادية أبنا العشرية الأخيرة من القرن العشرين عدة توجهات أبرزها السعي نحو توحيد وتوافق محاسبي عالمي، أدت بدورها بالدولة الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية مست المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات، وهذا للعجز الذي اتضح جلياً في قصور المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التحولات الجديدة، حيث نتج عن هذه الإصلاحات المحاسبية تبني نظام محاسبي مالي جديد.

وظهر النظام المحاسبي المالي للوصول إلى ممارسات محاسبية تتماشى والمعايير المحاسبة الدولية، كما يمثل قطيعة جذرية مع الثقافات والممارسات المحاسبية المسندة للمخطط المحاسبي الوطني، وعليه يتطلب تطبيقه جملة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها ضمان الانتقال الجيد والسلس من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يعكس على إفصاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بقوائمها المالية.

إلا أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واجهت الكثير من التحديات والمشاكل جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي ولأجل مواجهة هذه التحديات على المؤسسة الجزائرية تسخير إمكانيات مادية وبشرية لضمان التطبيق الأمثل لهذا النظام، إضافة إلى اعتماد إستراتيجيات تكوينية طويلة المدى مدعمة بندوات ومؤتمرات علمية من شأنها تنمية الممارسات المحاسبية لدى الممارسين للمهنة والمتكويين في المجال.

2. نتائج الدراسة:

صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط الوطني المحاسبي الوطني والتي تركزت في ذهنية المحاسب، مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الأمثل للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات؛

- يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاج لعملية إصلاح فرضتها التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وتهدف معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة المتعلقة بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية
- إلزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة العالمية، إلا أنه خرج عليها في بعض الجزئيات، كعدم التوقف على التقييم بالقيمة العادلة في السوق الجزائرية؛

الخاتمة

- ضرورة تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسب حتى يتمكن من تطبيق النظام المحاسبي المالي على أحسن وجه مع الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي إنطلاقاً من تحسّين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية؛

- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي حتى يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

3. اختبار الفرضيات:

كإجابة مبدئية على إشكالية البحث والمتضمنة مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق الأهداف المرجوة منه، قمنا بتخمين مجموعة من الفرضيات واختبارها من خلال الدراسة النظرية وتحليل الإستبانة المتمحورة في الدراسة الميدانية، وستتطرق من خلال الفقرات الموالية إلى مدى صحة هذه الفرضيات.

- بالنسبة للفرضية الأولى الخاصة بإعتماد النظام المحاسبي المالي SCF على طرق عرض وإفصاح مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، فقد أثبت تحليل النتائج صدق هذه الفرضية من خلال إجماع أغلب المستجوبين على إلترز النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة العالمية إلا أن ضعف السوق المالية الجزائرية التي تتناسب طردياً والإفصاح المالي.

- بالنسبة إلى الفرضية الثانية المتعلقة بوجوب تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهذا للتطبيق الأمثل للنظام المحاسبي المالي SCF، فقد أثبت تحليل النتائج صدق هذه الفرضية من خلال إجماع جل المستجوبين على إلزامية تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسب حتى يتمكن من تطبيق النظام المحاسبي المالي على أحسن وجه، مع الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقاً من تحسّين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي ترى أن أهم العوائق والصعوبات جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي في التقييم وإعادة التقييم، فقد أثبت تحليل النتائج صدق هذه الفرضية من خلال إجماع أغلب المستجوبين على أنه من أبرز نقاط ضعف تطبيق النظام المحاسبي المالي، عدم التوقف على التقييم بالقمية العادلة في السوق الجزائرية.

- بالنسبة للفرضية الرابعة المتعلقة بأنه لإنجاح النظام المحاسبي المالي يقتضي جملة من الإصلاحات والتحيين موازاة مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما أجمع عليه أغلب المستجوبين من خلال إجابتهم على الإستبانة، وهذا ما يثبت صدق الفرضية.

4. التوصيات:

- من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبناءا على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية ونتائج التحليل الإحصائي للإستبيان، يمكن أن نخرج بجملة من التوصيات وهي:
- أهم ما يجب التكفل به في هذه المرحلة التكوين، فيجب أن يكون موجه لفائدة جميع العمال في مجال المحاسبة بمختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم، كما يجب التركيز قدر الإمكان على النوعية مع إعتداد إستراتيجية التكوين طويل المدى لترسيخ الثقافات والممارسات المحاسبية المسندة إلى المعايير المحاسبية الدولية؛
 - زيادة وعي معدي البيانات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، فيما يتعلق بمواكبة الإصدارات المتعلقة بالمعايير المحاسبة الدولية؛
 - تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والإستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية؛
 - الإستعانة ببرامج الإعلام الآلي، بعد إختيارها وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها، لما توفرها هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد؛
 - توفير سوق مالي نشط منظم بشروط محدد متجانسة في جل الأصناف التي يتم التعامل بها، مع ضرورة الإفصاح عن أسعار الأصول والقوائم المالية لضمان مقاييس عادلة وملائمة للعناصر المحاسبية.

5. آفاق البحث

تناولنا من خلال هذا البحث:

- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتباره الهدف المنشود من الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر.
- محاولة تسليط الضوء على تقييم تطبيق هذا النظام ومدى بلوغه للأهداف المرجوة منه.
- ولا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص، إلا أنه يمكن أن يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
- معالجة الجوانب التقنية للمعالجة المحاسبية وتقييمها وفق المعايير المحاسبية العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا - قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000.
2. ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال: نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006.
3. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، البويرة، 2012.
4. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
5. عبد الناصر نور، طلال الحجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء، عمان، 2003.
6. يحيى محمد أبو طالب، معايير التقارير المالية الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.
- 2- الرسائل الجامعية (أطروحات، مذكرات):
 7. آيت محمد مراد، ضرورة تكيف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.
 8. بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القائم المالية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2006/2007.
 9. حمزة العراقي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة بومرداس، 2013.
 10. حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
 11. رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2013-2014.
 12. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2010.

قائمة المصادر والمراجع

13. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع الرياض سطيف)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006.
14. عبد القادر رونال، التوجه الجديد نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
15. عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
- 3- المجلات والدوريات:
16. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجديد واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، العدد الرابع.
17. مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "بحرية الجزائر". مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.
- 4- المؤتمرات والملتقيات العلمية:
18. الزين منصورى، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.
19. الصادق مجد آدم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية بحث مقدم في الندوة الثانية عشر حول مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 18 و 19 ماي 2010.
20. بوراس أحمد، كرماني هدى، أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسسية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات، الملتقى الأول حول "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007.
21. تيفاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق في البيئة الجزائرية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية، التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011.

قائمة المصادر والمراجع

22. فاطمة الزهراء عبادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب البلدية، 13 و 14 ديسمبر 2011.
23. كمال رزيق و آخرون، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البلدية الجزائر، يومي 14 - 13 ديسمبر 2011.
24. مُجَّد راتول، عبد الله بن صالح، أهمية تطبيق معايير التعليم في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، يومي 04-05 ديسمبر 2012.
25. مُجَّد عجيلة، مصطفى بن نوي، فلسفة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل العولمة المحاسبية - رؤية مستقبلية بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب البلدية، 13 و 14 ديسمبر 2011.
26. مُجَّد عجيلة، مصطفى بن نوي، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي - ارتباطات و سياسات بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011.
27. ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 من شهر جانفي 2010.
- 5- القوانين، المراسيم، الأوامر والقرارات:
28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخ في 09/05/1975.
29. المرسوم التنفيذي رقم 24/11 المؤرخ في 27/01/2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية الصادرة في 02/02/2011، العدد 07.

ثانيا - قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

30. Djaloul saci, *comptabilité de l'entreprise et système économique* - l'expérience algérienne, o.p.u, alger 1991.

31. Odile Dandon, **Laurent Didelot, Maîtriser Les IFRS, Groupe Revue Fiduciaire**, 2ème Édition, Paris 2006.
32. Pascal Barneto, **Normes IFRS –Application aux états financiers-**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2006.
33. Robert Obert, **Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod**, 2002.
2- الرسائل الجامعية (أطروحات، مذكرات):
34. Hakimi samia, **le passage du p.c.n. 1975 aux nouvelles normes comptables internationales ias/ifrs en algerie : le systeme comptable financier**, mmoire de magistere, sience d'economie, universite de mouloud maamri - tizi ouezou, 2010-2011.
35. Lakhder khellaf, **les normes internationales de comptabilite (IAS-IFRS) et leur application en algerie -cas du systeme comptable et financier algerien (SCF)**, these de doctorat, universite d'el hadj lakhder batna, 2012-2013.
36. Sabiha slimani, **impact du passage aux normes IFRS sur la perception et l'analyse de l'information financiere**, mmoire de magistere, universite d'alger, 2010-2011.
37. Samir merouani, **le projet du nouveau systeme comptable algerien: anticiper et preparer le passage du pcn 1975 aux normes IFRS**, mmoire de magistere, sience de gestion, universite d'alger, 2006-2007.
3- المجلات والدوريات:
38. BARU Elena, **40 ans de recherche en harmoniation comptable international**, 25ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Orléans, le 12-14 mai 2004.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية
تخصص محاسبة
الموسم الجامعي: 2018 - 2019

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

سيداتي، سادتي

في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر بعنوان " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "، أود منكم المشاركة في إبرام هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة في هذه الاستمارة، سببنا من المعرفة وجمعة نظركم كمتخصصين حول متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، ونظرا لأهمية هذه الدراسة وتزامها مع تطبيق النظام المحاسبي المالي، نعتد أنكم ستولون كل الاهتمام والجهد في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي. تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

العليلة:

✓ يحيى نورالدين
✓ وعصوة فوزي

المعلومات العامة :

1. المؤسسة :
2. الجنس: ذكر أنثى العمر
3. المهلة العلمية: عتي عتي ساسي ليسانس ماستر/ماجستير دكتوراه
4. التخصص العلمي: محاسبة تدقيق مالية جباية
5. المهنة /الوظيفة:
6. الخبرة: أقل من 05 سنوات من 05 سنوات إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات
7. القطاع: قطاع عام قطاع خاص قطاع مختلط

المحور الأول: تقييم النظام المحاسبي المالي SCF

8. هل تعتقد أن الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN لم تسطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة؟
موافق محايد غير موافق
9. هل ترى أن الإصلاحات المحاسبية التي تعج عنها تبي النظام المحاسبي الجزائري SCF، ضرورية لمواكبة هاته التحولات؟
موافق محايد غير موافق
10. حسب رأيك هل أسباب الإصلاحات المحاسبية الراهنة هي الإصلاحات الاقتصادية الراهنة ؟
موافق محايد غير موافق

11. أسباب الإصلاحات المحاسبية الراهنة هي متطلبات المتاح الدولي (الشركة الدولية، العولة...)

موافق محايد غير موافق

12. أسباب الإصلاحات المحاسبية الراهنة هي تنظيم مئة المحاسبة

موافق محايد غير موافق

13. أسباب الإصلاحات المحاسبية الراهنة فرضها هيئات دولية

موافق محايد غير موافق

14. هناك أسباب لقرار نخصاصات المحاسبية

موافق محايد غير موافق

15. هل أنت مقتنع بهذه الإصلاحات؟

موافق محايد غير موافق

16. هل تؤيد التغييرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصور النظام المحاسبي المالي؟

موافق محايد غير موافق

17. حسب رأيك هل موافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية؟

موافق محايد غير موافق

المحور الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

18. هل تعتقد أنه من الصعب على المحاسب العقل على الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة وفق المخطط الوطني المحاسبي PCN؟

موافق محايد غير موافق

19. هل تعتقد أن المحاسب يهيمه الحالية تالر على تطبيق هذا النظام؟

موافق محايد غير موافق

20. هل أنت مع فكرة إعادة تكوين المحاسب؟

موافق محايد غير موافق

21. هل تأهت دورات تكوين على النظام المحاسبي المالي SCF؟

موافق محايد غير موافق

22. هل يمكن التمكن في النظام المحاسبي المالي في دورة قصيرة الأجل؟

موافق محايد غير موافق

23. هل المكونين مؤهلين وعلى دراية كافية بالنظام المحاسبي المالي SCF؟

موافق محايد غير موافق

24. هل المكونين يحتمون بالجانب النظري على حساب الجانب العملي؟

موافق محايد غير موافق

25. هل توافق على فكرة تنظيم مؤتمرات وندوات تجمع المحاسبين للتداول حول كينيات تطبيق هذا النظام. والمساكن التي تواجههم؟

موافق محايد غير موافق

26. هل سبق لك الحضور لعل هذه الندوات والمؤتمرات؟

موافق محايد غير موافق

27. هل يمكن الاستفادة من هذه الندوات والمؤتمرات؟

موافق محايد غير موافق

28. هل للمكونين الأكاديمي أمر إيجابي على الممارسات المحاسبية لطرحي الجامعات؟

موافق محايد غير موافق

29. هل أنت مع ضرورة إصلاح نظام التلم والمكونين للمحاسبين ليتماشى مع النظام المحاسبي المالي SCF؟

موافق محايد غير موافق

30. هل واجهتك مساكن في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؟

موافق محايد غير موافق

31. عند مواجهتك لمساكن في تطبيق النظام المحاسبي المالي تلم إدارة المؤسسة للصرف.

موافق محايد غير موافق

موافق

32. عند مواجعتك لمعايير في تطبيق النظام المحاسبي المالي تستفيد المحترفين والزملاء في المؤسسات الأخرى

موافق محايد غير موافق

33. عند مواجعتك لمعايير في تطبيق النظام المحاسبي المالي تأخذ رأي الهيئات الوطنية المكلفة بالسهر على تطبيق هذا النظام

موافق محايد غير موافق

34. نتائج المشاكل التي تواجهك في تطبيق النظام المحاسبي المالي بالرجوع إلى الصيغيات التي كانت سائدة وفق المخطط الوطني

المحاسبي PCN موافق محايد غير موافق

35. نتائج المشاكل التي تواجهك في تطبيق النظام المحاسبي المالي بالرجوع إلى كفاية المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية

موافق محايد غير موافق

36. نتائج المشاكل التي تواجهك في تطبيق النظام المحاسبي المالي استنادا إلى فنادج محاسبية سعادية لبرول أخرى مثل النموذج الفرنسي

PCG موافق محايد غير موافق

37. هل ترى أن القوة الرين صدور النظام المحاسبي المالي SCF وتاريخ إلزامية تطبيقه. كافية لتأهيل المؤسسة لكي تستطيع تطبيق

هذا النظام؟ موافق محايد غير موافق

38. حسب رأيك هل تطرأ الممارسات المحاسبية في الجزائر والتنظيم الجبائي؟ موافق محايد غير موافق

39. هل تعتقد أن النظام الجبائي الحالي موافق مع النظام المحاسبي المالي؟ موافق محايد غير موافق

إذا كان الجواب « (غير موافق)» حدد بعض نقاط الاختلاف:

.....
.....
.....

40. هل تعتقد أنه يمكن تقيم الأصول بالقيمة الماداة في السوق الجزائرية؟ موافق محايد غير موافق

41. في رأيك مشكلة التقييم وفق القيمة الماداة مسجول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي؟

موافق محايد غير موافق

42. هل تعتبر أن تكيف الأنظمة التقييمية (البرامج) للمؤسسة تتماشى مع النظام المحاسبي المالي أمر ضروري؟

موافق محايد غير موافق

43. هل قامت مؤسستكم بهذا؟ موافق محايد غير موافق

44. في رأيك هل ترى أن المؤسسة الجزائرية أصبحت جيدا لتطبيق هذا النظام؟

موافق محايد غير موافق

المحور الثالث: آفاق تطوير النظام المحاسبي المالي SCF

45. يتم تقيم قدرة المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي طبقته في الموعد المحدد رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسة التغلب

موافق محايد غير موافق

46. يتم تقيم قدرة المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي طبقته في الموعد المحدد نظرا لعدم وجود عوائق تمنع

المؤسسة

موافق محايد غير موافق

47. هل ترى أنه من الضروري تحسين النظام المحاسبي المالي SCF حتى يتواءم مع المعايير المحاسبية الدولية؟

موافق محايد غير موافق

Ministère d'Enseignement supérieur et Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa

Faculté des sciences économiques, du commerce et des sciences de gestion

Département des sciences Financier

Spécialité comptable

Saison universitaire : 2018-2019

Questionnaire dans le cadre de la préparation de la mémoire du MASTER

Dames· Messieurs

Dans le cadre de la préparation de la mémoire de master intitulée "*Évaluation de l'application du système de comptabilité financière dans les institutions économiques algériennes*", nous souhaitons contribuer à enrichir ce sujet en répondant aux questions contenues dans le présent questionnaire. Nous souhaitons connaître votre opinion en tant que professionnel sur les exigences d'application du système de comptabilité financière SCF, et compte tenu de l'importance de cette étude et de sa synchronisation avec l'application du système de comptabilité financière, nous pensons que vous devrez accorder toute l'attention et le sérieux à répondre à ces questions, sachant que vos informations ne seront utilisées que dans le cadre de recherches scientifiques.

Vous acceptez notre plus grand respect et notre appréciation.

Étudiants :

- YAHIANoredine
- BOUAROUAFaouzi

Informations générales :

1. Entreprise :
2. Sexe : Masculin Féminin Age
3. Qualification scientifique: Technicien Technicien supérieur Licence
Master / Magistère Doctorat
4. Spécialité scientifique : Comptabilité Audit Finance Fiscalité
5. Profession / Fonction :
6. Expérience : Moins de 05 ans De 05 ans à 10 ans Plus de 10 ans
7. Secteur : Secteur public Secteur privé Secteur mixte

Axe 1: Évaluation du système de comptabilité financière (SCF)

8. Pensez-vous que les pratiques comptables conformes au plan comptable national (PCN) ne pourraient pas faire face aux nouvelles transformations économiques ?

D'accord Neutre Pas d'accord

9. Pensez-vous que les réformes comptables qui ont abouti à l'adoption du système comptable algérien SCF sont nécessaires pour suivre le rythme de ces transformations?

D'accord Neutre Pas d'accord

- Selon vous, quelles sont les raisons des réformes comptables en cours ?

10. Réformes économiques en cours D'accord Neutre Pas d'accord

11. Les exigences internationales (partenariat international, mondialisation, ...)

D'accord Neutre Pas d'accord

12. Organisation de la profession comptable D'accord Neutre Pas d'accord

13. Imposée par des organisations internationales
 D'accord Neutre Pas d'accord
14. Autre : ... D'accord Neutre Pas d'accord
15. Êtes-vous convaincu de ces réformes? D'accord Neutre Pas d'accord
16. Êtes-vous d'accord aux changements de pratiques comptables lors de la publication du système de comptabilité financière? D'accord Neutre Pas d'accord
17. Selon vous, la SCF est-elle conforme aux normes comptables internationales ?
 D'accord Neutre Pas d'accord

Axe 2: difficultés d'application du système de comptabilité financière

18. Pensez-vous qu'il est difficile pour le comptable d'abandonner les pratiques comptables qui prévalaient dans le Plan comptable National?
 D'accord Neutre Pas d'accord
19. Pensez-vous que le comptable avec son expérience actuelle est capable de mettre en œuvre ce système? D'accord Neutre Pas d'accord
20. Êtes-vous avec l'idée de recycler le comptable? D'accord Neutre Pas d'accord
21. Avez-vous poursuivi des sessions de formations sur le système comptable financier? D'accord Neutre Pas d'accord
- Si vous n'êtes pas satisfait de cette formation, pourquoi?
22. Période de formation est courte et insuffisante
23. L'absence de formateurs capables suffisamment au courant du système comptable financier
24. L'attention du côté de la théorie par rapport du côté pratique
25. Êtes-vous d'accord avec l'idée d'organiser des conférences et des séminaires pour réunir des comptables pour consulter sur les modalités d'application de ce système et les problèmes auxquels ils sont confrontés?
 D'accord Neutre Pas d'accord
26. Avez-vous assisté à de tels séminaires? D'accord Neutre Pas d'accord
27. -vous bénéficié? D'accord Neutre Pas d'accord
28. La formation universitaire a-t-elle un impact positif sur les pratiques comptables pour les diplômés universitaires? D'accord Neutre Pas d'accord
29. Êtes-vous avec la nécessité de réformer le système éducatif et la formation des comptables pour être adopté avec le système comptable financier SCF?
 D'accord Neutre Pas d'accord
30. Avez-vous rencontré des problèmes lors de l'application du système comptable financier SCF ? D'accord Neutre Pas d'accord
- Si la réponse est (D'accord), comment vous y prenez-vous?
31. Informer l'administration de l'entreprise
 D'accord Neutre Pas d'accord
32. Se renseigner auprès des professionnels ou collègues
 D'accord Neutre Pas d'accord
33. opinion des organisations nationales chargées de la mise en œuvre Prenant l
 système de ce D'accord Neutre Pas d'accord

34. Se référer à aux applications qui ont été répandues en conformité avec le PCN
D'accord Neutre Pas d'accord
35. Se référer à la manière dont il est traité conformément aux normes comptables internationales D'accord Neutre Pas d'accord
36. Basé sur des modèles comptables similaires à ceux d'autres pays tels que le modèle français PCG D'accord Neutre Pas d'accord
37. Pensez-vous que le délai entre l'apparition du système comptable financier et la date d'application obligatoire suffisant pour qualifier l'entité pour être en mesure d'appliquer ce système? D'accord Neutre Pas d'accord
38. À votre avis, Est-ce que les pratiques comptables en Algérie sont influencée par la réglementation fiscale? D'accord Neutre Pas d'accord
39. Pensez-vous que le système fiscal actuel se correspond avec le système comptable financier ? D'accord Neutre Pas d'accord
- Si la réponse n'est pas d'accord, sélectionnez quelques points de différence :
-
-
-
40. Pensez-vous que les actifs peuvent être évalués à la juste valeur sur le marché algérien ?
D'accord Neutre Pas d'accord
41. Si la réponse n'est pas d'accord, à votre avis est-ce que le problème de l'évaluation selon la juste valeur serait un obstacle à la bonne application de ce système?
D'accord Neutre Pas d'accord
42. Estimez-vous qu'il est nécessaire d'adapter les systèmes de gestion (les logiciels) d'entreprise à ce conforme au système comptable financier il est nécessaire?
D'accord Neutre Pas d'accord
43. Votre entreprise a-t-elle fait cela? D'accord Neutre Pas d'accord
44. À votre avis, Est-ce l'entreprise algérienne est bien préparé pour l'application de ce système comptable financier? D'accord Neutre Pas d'accord

Axe 3: Perspectives de développement du système de comptabilité financière (SCF)

45. Pensez-vous qu'il est nécessaire de l'actualisation le SCF pour se conformer aux normes comptables internationales? D'accord Neutre Pas d'accord
- Comment évaluez-vous la capacité de l'institution à appliquer le système de comptabilité de manière opportune, compte tenu des obstacles éventuels et de la capacité de l'institution à les surmonter?
46. L'application est dans les délais car il n'y a pas d'obstacles pour l'entreprise
D'accord Neutre Pas d'accord
47. L'application est dans les délais malgré les obstacles que l'institution peut surmonter en raison de la disponibilité des moyens nécessaires
D'accord Neutre Pas d'accord